

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
10 APR 1985
LIBRARY

التوزيع محدود
التاريخ: ١٩٨٤/١/١٦
E/ECWA/STAT/84/8
الاصل بالعربية

الامم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
وحدة الاحصاء

تقرير عن الزيارة الى ادارة الحسابات القومية
وزارة المالية والاقتصاد الوطني
البحرين
١٩٨٤/١/٩ - ١٩٨٣/١٢/٢٠

اعداد
قطب عبد اللطيف سالم
المستشار الاقليمي للحسابات القومية والاحصاء الاقتصادية

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل
بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

84-0112

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is crucial for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part of the document outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. It highlights the need for consistent and reliable data collection processes to support effective decision-making.

3. The third part of the document focuses on the role of technology in modern data management. It discusses how advanced software solutions can streamline data collection, storage, and analysis, leading to more efficient and accurate results.

4. The fourth part of the document addresses the challenges associated with data security and privacy. It provides insights into best practices for protecting sensitive information and ensuring compliance with relevant regulations.

5. The fifth and final part of the document concludes by summarizing the key findings and recommendations. It stresses the importance of ongoing monitoring and evaluation to ensure that data management practices remain effective and up-to-date.

المحتويات

- ١- طلب الزيارة
 - ٢- اهداف الزيارة .
 - ٣- مدة الزيارة .
 - ٤- خطة العمل خلال فترة الزيارة .
 - ٥- تنفيذ الخطة .
- ١- استعراض النظام الحالي للتعرف على اوجه النقص والتصور وطرق التغلب عليها .
 - ٢- شرح وتعميق الاطار النظري لنظام الحسابات القومية للامم المتحدة .
 - ٣- شرح الاطار النظري لجداول المدخلات والمخرجات والعلاقة بينها وبين الحسابات القومية .
 - ٤- تحديد البيانات اللازمة لتركيب جداول المدخلات والمخرجات ومصادرها الاساسية .
 - ٥- تصميم النماذج المكتبية .
 - ٦- التطبيق العملي .
 - ٧- تحديد الحسابات والجداول المستهدفة استيفائها .
 - ٨- خطة العمل بعد انتهاء المهمة .
- ٦- التوصيات
 - ٧- الملاحق :
- ١- بيان باسماء السادة الذين تم الاتصال بهم .
 - ٢- الهيكل الرئيسي لنظام الحسابات القومية للامم المتحدة .
 - ٣- جداول المدخلات والمخرجات والعلاقة بينها وبين الحسابات القومية .
 - ٤- نموذج التفريغ المكتبي .
 - ٥- الحسابات والجداول المستهدفة تركيبها .

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

١- طلب الزيارة

طلبت وزارة المالية والاقتصاد الوطني - لدولة البحرين وذلك ضمن مذكرة سفارة دولة البحرين في بغداد برقم ١١٣/٢٥/٢ المؤرخة ١٩٨٣/٨/٢٨ - الاستعانة باحد خبراء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال الحسابات القومية - وجداول المدخلات والمخرجات .

٢- أهداف الزيارة :

تستهدف المهمة تطوير تقديرات الحسابات القومية والاساليب المستخدمة حاليا في دولة البحرين والاعداد لتركيب جداول المدخلات والمخرجات .

٣- مدة الزيارة :

تمت الزيارة في الفترة من ١٩٨٣/١٢/٢٠-١٩٨٤/١/٩ (لمدة ثلاثة اسابيع) .

٤- خطة العمل خلال فترة الزيارة :

تم تحديد خطة عمل تستهدف تغطية اغراض المهمة من الناحية النظرية والعملية وتتلخص خطة العمل فيما يلي :

١- استعراض النظام المطبق حاليا للتعرف على اوجه النقص والقصور وطرق التغلب عليها .

٢- شرح وتعميق الاطار النظري لنظام الحسابات القومية واهم المفاهيم والمطلحات المتعلقة به .

٣- شرح الاطار النظري لجداول المدخلات والمخرجات والعلاقة بينها وبين الحسابات القومية

٤- تحديد البيانات اللازمة لتركيب جدول المدخلات والمخرجات ومما درها الاساسية

٥- تصميم النموذج المكتسبية التي يتم تعقيتها تحليل البيانات وتجميعها من واقع الاستبيانات لاستيفاء مكونات جدول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية .

- ٦- التطبيق العملي وتحليل نماذج فعلية لطرق استيفاء الحسابات القومية وتركيب اعمدة جداول المدخلات والمخرجات .
- ٧- تحديد الحسابات والجداول المستهدف استيفاؤها وتصميم الشكل النهائي لجداول المدخلات والمخرجات .
- ٨- تحديد خطة عمل للادارة بعد انتهاء المهمة .

٥- تنفيذ خطة العمل :

- ١- استعراض النظام والتقديرية الحالية : تم استعراض النظام ومراجعة الاساليب المستخدمة في التقديرية الحالية وفيما يلي بعض الملاحظات .
 - هناك نقص كبير في البيانات الاحصائية ولذلك يتم استخدام الكثير من المعدلات والنسب والتصميمات مما يضعف الثقة في التقديرية . ولذلك فان الامر يستدعي ضرورة تكثيف الجهود للحصول على بيانات فعلية وتفصيلية من مصادرها الاحصائية وتعميم نظام الاستبيانات بما يخدم جداول المدخلات والمخرجات ويزيد الثقة في التقديرية .
- الاسلوب المستخدم حالياً يقوم على اساس ان قيمة بوالص التأمين المباعة في شركات التأمين تمثل الانتاج كما ان التعويضات تدخل ضمن مستلزمات الانتاج لهذه الشركات . وفي الواقع هذه المعالجة لا تستقيم مع الاسلوب المستخدم في نظام الحسابات القومية للامم المتحدة حيث يعتبر الانتاج في نشاط التأمين هو قيمة الخدمة المحتسبة اى الفرق بين الاقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة وذلك على النحو التالي :

٦ - بالنسبة للتأمين على الحياة ٩

الانتاج = الاقساط المحصلة - التعويضات المدفوعة + الزيادة فسي الاحتياطي .

ب - تأمينات الحوادث :

الانتاج = الاقساط المحصلة - التعويضات المدفوعة .

مع الاخذ في الاعتبار عمليات اعادة التأمين في كل من الحالتين .
الفصل بين القطاعات الاقتصادية (المتمثلين Transactors) غير كامل حيث
ترد بعض وحدات الحكومة العامة ضمن الأنشطة الانتاجية (Industries) مثل وزارة
الصحة ، التربية والتعليم ، الاعلام والمجلس الاعلى للشباب والرياضة .
ولذلك نوصى بالفصل التام بين القطاعات الاقتصادية اذ ان اعداد جداول
المدخلات والمخرجات يتطلب تحديد حدود واضحة وفاصلة بين هذه القطاعات
نظر للمعالجة المختلفة لكل منها وفيما يلي تعريف القطاعات الاربعة
للاقتصاد القومي :

١ - الأنشطة الانتاجية Industries

ويقصد بها الوحدات الاقتصادية التي تقوم بانتاج السلع والخدمات
Commodities بفرض بيعها في السوق بسعر يغطي تكلفة الانتاج بما
في ذلك تحقيق الربح .

يضاف الى ذلك الوحدات الحكومية التي تعتبر امتداد النطاق قطاع
الاعمال وتستخدم نفس مدخلات ومراحل الانتاج حتى ولو - لظروف سياسية -
تبيع هذه المنتجات باسعار لا تغطي تكلفة الانتاج وذلك مثل : ادارة
الكهرباء والمياه ، النقل العام ، الخ . حيث ان هذه
المنشآت قد تباع منتجاتها باسعار لا تغطي تكلفة الانتاج وتحصل على
اعانة من الحكومة لتغطية خسائرها ان وجدت .

ب - منتجو الخدمات الحكومية .

ويقصد بهم الوزارات والمصالح الحكومية العاملة في كافة المجالات والتي
تقوم بتوفير الخدمات العامة لا بهدف بيعها في السوق بسعر يغطي تكلفة
الانتاج بل من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . وتتمثل هذه
الخدمات عادة من الحكومة العامة نفسها كما انها هي المستهلك النهائي
لمعظم هذه الخدمات . ويضاف الى ذلك الهيئات التي لا تهدف الى الربح
وتتمول وتدار كلية بواسطة الحكومة العامة .

ج - منتجوا الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات . وتشمل هذه الخدمات الجمعيات الخيرية والنوادي والوحدات التي تقدم خدماتها الى الافراد ولا تستهدف تحقيق ارباح . وتدار هذه الوحدات وتمول عادة بواسطة الافراد (العائلات) اي عن طريق رسوم العضوية واية مساهمات او منح اخرى من أية جهة .

د - القطاع العائلي :

حيث يساهم افراد هذا القطاع في توفير الخدمات المنزلية فيما بينهم مثل خدمات المنازل والمربيات والطهاة والسفرجية ورعاية الاطفال . الخ . وتتضمن هذه الخدمة في اجور هؤلاء الخدم وهي تمثل القيمة المضافة وليس هناك مستلزمات انتاج .

- نتيجة لعدم توفر حصر او تعداد للمنشآت يوفر اطارا متكاملًا للمنشآت العاملة في كافة اوجه النشاط الاقتصادي فقيس حدث هناك اسقاط لبعض الانشطة وبعض المنشآت ومن امثلة ذلك : الساعية ، الصرافة ، الخياطين وصناعة الملابس الجاهزة ، وكالات السفر ، الوكالات العقارية ، تجارة الاسماك ، الجزارين ، فروع شركات الطيران الاجنبية ، صناعة الاحذية وتطليحها ، صناعة الفخار ، المحمصات ، ورش اصلاح الآلات الكاتبة ، خياطة وتطريز الستائر .

ولذلك فانه لا بد من التنسيق مع الجهاز الاحصائي لاجراء حصر شامل للمنشآت في كافة اوجه النشاط الاقتصادي .

- تعالج الاعانة الانتاجية التي يحصل عليها بعض المنشآت مثل المطاحن وادارة الكهرباء ضمن جملة الانتاج ولكنها يجب ان تعالج ضمن بند اعانات انتاجية لتغطية الفاوض السالب الذي يحدث عند البيع في السوق بسعر اقل من التكلفة .

- الاجور يجب ان تشمل جملة الاجور النقدية والعينية السنوية قبل خصم اية استقطاعات في شكل تأمينات او ضرائب . الخ .

- الاضافات الرأسمالية يجب الا تشمل قيمة الاراضي حيث تعتبر الاراضي تحويلات رأسمالية وليست اضافات .

- المتوسطات المستخدمة لتقدير القيمة الايجارية للمباني متهيز الى اعلى اذ ان الغالبية من المباني تعتبر مباني قديمة وتخضع لايجارات قديمة منخفضة ولذلك يجب التمييز بين المباني القديمة والمتوسطة والحديثة ذات اليجار المرتفع .

- الاستهلاك العائلي وفقا للنهج المستخدم يتضمن جزءا من الانفاق الحكومي في شكل انفاق وزارة التربية والتعليم، والصحة والاعلام . ولذلك يجب الفصل بين الانفاق الحكومي والانفاق العائلي منعا للتكرار .

- الخدمات المصرفية المحتسبة يجب ان تستبعد من اجمالي القيمة المضافة وتعتبر استهلاكاً وسيطاً في الانشطة الانتاجية .

- يحدث هناك تكرار في بعض الحالات عند ا - ساب بعض البنود في كل من التكوين الرأسمالي والاستهلاك النهائي .

وقد تم دراسة هذه الملاحظات جميعها مع العالمين با دارة الحسابات القومية وتوضيحها لهم وكذلك شرح وتوضيح طرق العلاج وتلافى عدم تكرار ذلك فسي التقديرات المستقبلية .

٢- شرح وتعميق الاطار النظري للحسابات القومية :

وفي هذا المجال تم شرح الهيكل الرئيسي لنظام الحسابات القومية للامم المتحدة واهم التعاريف وانماهم المتعلقة به وكذلك تم توضيح الحسابات وطرق استبقائها . وقد تم اعداد ورقة مكتوبة في هذا الشأن قدمت لهم بعد انتهاء الشرح . (مرفق رقم ٢) .

٣- شرح الاطار النظرى لجداول المدخلات والمخرجات والعلاقة بينها وبين الحسابات القومية : وفي هذا المجال تم شرح الاطار الفكرى لجداول المدخلات والمخرجات ضمن اطار الحسابات القومية وقد تضمن ذلك : -

- العلاقة بين الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات .

- استخدامات جداول المدخلات والمخرجات .

- الفروض الاساسية لجداول المدخلات والمخرجات .

- أسس التقييم .

- طريقة اعداد وتركيب جداول المدخلات والمخرجات .

- الخطوات الواجب اتباعها لاعداد وتركيب جداول المدخلات والمخرجات .

- حجم جدول المدخلات والمخرجات المقترح .

- بعض المشاكل التطبيقية والنظرية وطرق علاجها .

وقد تم اعداد ورقة مكتوبة في هذا الشأن (ملحق رقم ٣) .

٤- تحديد البيانات الاحصائية اللازمة وأهم مصادرها :

وفي هذا المجال تم تحديد المصادر الاحصائية لمختلف الانشطة الاقتصادية وذلك على النحو التالى :

- الزراعة وصيد الاسماك : المساحة المحصولية ، المزارع ، تكلفة وحدة المساحة واحتياجاتها من مستلزمات الانتاج (بذور - سماد - كيماويات الخ) ويمكن الاعتماد على وزارة الزراعة في الحصول على بيانات المساحات المزروعة وكذلك اية ابحاث عن تكلفة الوحدة لكل انواع المحاصيل . كما يمكن الحصول على بيانات فعلية عن التكلفة من بعض المزارعين عن طريق الاستبيانات .

- المناجم والمحاجر : يتم استخدام الاستبيانات الاحصائية عن طريق الحصر الشامل .

- الصناعات التحويلية : اعدت استبيانات لاستخدامها في الحصول على البيانات عن طريق الحصر الشامل في بعض الصناعات التي بها عدد محدود من المنشآت وعن طريق العينة بالنسبة للصناعات التي بها اعداد كبيرة نسبيا . وفي هذا المجال اوصى بضرورة الحصر الشامل اذ ان العينة لا يتم سحبها على أساس علمي نظرا لعدم توفر اطار متكامل .

- الكهرباء والمياه : تستخدم حساباتها الختامية المتاحة بصفة دائمة .
- التشييد والبناء : تستخدم الاستثمارات الاحصائية وتصنف المنشآت حسب نوع المقاولات ثم تسحب عينة من كل نوع على حدة .

- النقل والمواصلات . (البريد والهاتف والنقل العام) من واقع حساباتها الختامية .

. الطيران وخدمات المطار والسفر : من واقع الاستثمارات الاحصائية بطريق الحصر الشامل .

. النقل البري والبحري ووكالات السفر والاجرة : تستخدم الاستثمارات الاحصائية بطريقة الحصر الشامل .

- التجارة : يفضل استخدام الاستبيانات الاحصائية للحصول من المنشآت العاملة في أنشطة التجارة على هوا مش التجارة وتفاصيل مستلزمات الانتاج اذ ان الاسلوب المستخدم حاليا (تقدير نسب الهوامش) لا يسمح بالحصول على مستلزمات الانتاج تفصيليا .

- المطاعم : الفنادق - شركات التأمين ، تستخدم الاستبيانات الاحصائية التي اعدت لهذا الغرض .

- العقارات: عدد المباني يتم الحصول عليه من البلديات وكذلك متوسط الايجار في كل منطقة ومن الضروري التفرقة بين الايجارات القديمة والمباني الحديثة ذات القيمة الايجارية المرتفعة .

- وحدات الحكومة العامة : تستخدم بيانات الحسابات الختامية .
- البنوك : من واقع بيانات تجميعية توفرها مؤسسة النقد بالاضافة الى استخدام الاستبيانات الاحصائية للحصول على تفصيلات مستلزمات الانتاج .
- وحدات الصرافة ، الوكالات العقارية ، الهيئات اللاربحية ، صالونات الحلاقة .. الخ) من كافة انواع الخدمات : يتم استخدام الاستبيانات الاحصائية التي اعدت لكل منها على حدة .
- الصادرات والواردات : يتم الاعتماد على احصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات
- التكوين الرأسمالي : تتضمن الاستثمارات جدولاً خاصاً بالتكوين الرأسمالي .
- الاستهلاك العائلي : يمكن استخدام البيانات التي توفرها ابحاث ميزانية الاسرة او يقدر كمتعم حسابي او من واقع مصادر واستخدامات السلع .
- وبذلك يمكن ان نخلص الى انه قد تم تعديل الاستثمارات الاحصائية المستخدمة حالياً وتصميم استمارات احصائية جديدة لتغطية جميع الانشطة الاقتصادية فيما عدا بعض الوحدات التي يتوفر عنها حسابات ختامية تفصيلية مثل الحكومة .. الخ . على ان تفي هذه الاستبيانات باغراض الحسابات القومية وجدول المدخلات والمخرجات .

٥- تصميم النماذج المكتبية

وعلى ضوء الاستبيانات التي تم اعدادها فيما سبق تم تصميم نموذج تحليل مكثبي يتم بمقتضاه تفريغ البيانات من واقع الاستثمارات الاحصائية او الحسابات الختامية لكل منشأة على حدة على ان يتم تجميعها على مستوى النشاط الاقتصادي طبقاً لتقسيمات جدول المدخلات والمخرجات المقترح اعداده . كما اعدت تعليمات او طريقة استيفاء هذا النموذج من واقع الاستثمارات الاحصائية (النموذج مرفق رقم ٤) ويتم ذلك على النحو التالي :

- يتم استيفاء البيانات الخاصة باسم القطاع والنشاط الاقتصادي في أعلى كشف التفريغ وكذلك اسم المنشأة في المكان المخصص لذلك .
- يؤخذ بيان حملة المنتجات من الجدول الأول بالاستبيان .
- من واقع جدول مستلزمات الانتاج يتم تصنيف هذه المستلزمات حسب نوع السلعة وترد كل مجموعة متجانسة من السلع الى النشاط الذي انتجت فيه او يمكن ان ينتج فيه وتسجل كل مفردة عند تقاطع عمود المدخلات مع الصف المقابل لها .
- يتم توزيع المصاريف الاخرى كذلك وفقا للنشاط الذي اتيح فيه ويسجل في نفس العمود عند تقاطعه مع الصف المقابل له .
- ويتجميع خلايا العمود (من ١ - ٢٣) نحصل على جملة مستلزمات الانتاج وي طرح هذا المجموع من المنتجات تحصل على بند القيمة المضافة .
- من جدول الاجور نحصل على تعويضات العاملين التي يجب ان تكون شاملة لجميع المزايا النقدية والعينية قبل اجراء اية خصومات ويسجل في البند المخصص لها في نفس العمود .
- من واقع جدول التكوين الرأسمالي تحسب الاضافات الرأسمالية الجديدة مستبعدا منها المبيعات من الاصول الرأسمالية المستعملة . ويوزع هذا التكوين الرأسمالي حسب النشاط الذي انتجه ويسجل في عمود التكوين الرأسمالي امام الصف المقابل لذلك .
- كما تستوفي بيانات الاهلاك والضرائب غير المباشرة والاعانات وتسجل في عمود المدخلات امام الصفوف المناظرة لكل منها .
- كما يؤخذ بند المخزون من واقع الجدول بالاستمارة ويصنف حسب نوع السلعة ويرد كل من هذه السلع الى النشاط الذي انتجت فيه وتسجل في عمود المخزون امام الصف المقابل لها .

- يتم حساب فائض العمليات .
- بذلك يكون قد تم استيفاء العمود الخاص بهذه الشركة ويتكرر ذلك بالنسبة للشركات الداخلة ضمن نشاط اقتصادي معين وبالتجميع نحصل على عمود يمثل النشاط الاقتصادي بأكمله وهو يمثل أحد الأعمال المبيته في الجدول (من ٢٣-٢٢) .
- ويتكرر ذلك لباقي الأنشطة الثلاث والعشرون فنحصل على مصفوفة الطلب الوسيط ٢٣×٢٣ وكذلك مصفوفة المدخلات الأولية .
- وننتقل بعد ذلك الى مصفوفة الطلب النهائي في الجدول لنستوفي اعمدتها كل على حدة .
- الانفاق الحكومي : يستخدم نفس كشف التفريغ السابق الاشارة اليه وممن واقع الحسابات الختامية لوحدات الحكومة وبطريقة الانفاق يتم استيفاء النموذج اذ ان الحكومة ليس لديها فائض عمليات . وبالتالي يؤخذ رقم الاجور من الباب الاول وتصنف العمليات الرأسمالية في عمود التكوين الرأسمالي ثم تصنف المصروفات حسب نوع المصروف (الانفاق) ويرد الى النشاط الذي انتجه ويسجل في العمود عند تقاطعه مع الصف المقابل له مع الاخذ في الاعتبار استيعاد اية مصروفات تحويلية . وبالتالي يتم استيفاء العمود الخاص بالحكومة .
- الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات : بنفس الطريقة المستخدمة في وحدات الحكومة يتم تحليل انفاق هذه الهيئات من واقع حساباتها الختامية .
- الانفاق العائلي : - يمكن الاستفادة بالبيانات والمؤشرات التي توفرها ابحاث ميزانية الاسرة الذي تم تنفيذه فعلا في العام الماضي وتستكمل الدورة الاخيرة منه في فبراير من هذا العام او تصنيف موارد السلع او كتمم حسابي .

• التكوين الرأسمالي : من واقع كشوف التفريع السابق الاشارة اليها والتي تم تحليلها بالنسبة للمشروعات الانتاجية والحكومة والهيئات اللاربحية يتسم تجميع بيانات الاعمدة الخاصة بالتكوين الرأسمالي لنحصل على عمودا جملي لني يمثل التكوين الرأسمالي في المجتمع موزعا حسب نوع الاصل والنشاط المنتج فيه .

• التغير في المخزون : وبنفس الطريقة التي تم بها تجميع التكوين الراسمالي يتم تجميع اعمدة التغير في المخزون لنحصل على عمود واحد يمثل التغير في المخزون في المجتمع موزعا حسب النشاط المنتج فيه .

• المصادر : من واقع احصاءات التجارة الخارجية يتم تصنيف المصادر حسب نوع السلعة ثم ترد هذه المجموعات حسب النشاط الذي انتجت فيه وتسجل هذه التصنيفات في عمود المصادر عند تقاطعه مع الصف المقابل كما تستوفي المصادر للاغتمية من واقع ميزان المدفوعات ويتم تصنيفها بنفس الاسلوب .

• الواردات : من واقع احصاءات التجارة الخارجية يتم تصنيف الواردات حسب نوع السلعة ايضا وترد كل مجموعة سلعية متجانسة الى النشاط الذي يمكن ان تنتج فيه وتستوفي واردات الخدمات من ميزان المدفوعات ايضا . ويلاحظ ان عمود الواردات ياتي بالسالب .

٦- التطبيق العملي لطرق استيفاء الحسابات القومية وتركيب جدول المفصلات والمخرجات : - وفي هذا المجال تم استخدام البيانات المتاحة والمتوفر بها تفصيلات مناسية عن عام ١٩٨٢ لاجراء تطبيقات عملية كما قام العاملون بادارة الحسابات القومية بتطبيقها بانفسهم على سبيل التجربة بدا من التحليل من الاستبيانات الاحصائية وانتهاء برصد البيانات في الجدول النهائي للمدخلات والمخرجات . كما تم تركيب الحسابات الموحدة لعام ١٩٨٢ على سبيل التطبيق العملي ايضا والارقام الواردة في الحسابات والجدول المرفقة هي امثلة تم استخدامها على سبيل التجربة . كما تم التدريب على طريقة حساب المعاملات الفنية لاستيفاء مصفوفة المعاملات الفنية .

٧- تحديد الحسابات والجداول المستهدف استيفاؤها : وفي هذا المجال وعلى ضوء ظروف الاقتصاد المحلي ثم اقتراح وتصميم الحسابات والجداول التالية :

١- جدول المدخلات والمخرجات : ويتضمن المصفوفة الوسيطة ٢٣×٢٣ .

٢- جدول المدخلات والمخرجات المختصر: ويتضمن المصفوفة الوسيطة ٩×٩ .

٣- مصفوفة المعاملات الفنية : ٢٣×٢٣ .

٤- الحسابات الموحدة للدولة :

• حساب الناتج المحلي الاجمالي والاندفاع عليه .

• حساب الدخل القومي يمكن التصرف فيه وتخصيصاته .

• حساب تمويل رأس المال .

• حساب العمليات الخارجية .

٥- حسابات الانتاج .

• الانشطة الانتاجية .

• منتجات الخدمات الحكومية .

• منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات .

• الخدمات المنزلية .

٦- جدول الناتج المحلي الاجمالي على مستوى النشاط الاقتصادي . بكل من الاسعار الجارية والمثبتة .

(مرفق التصميم النهائي للجداول والحسابات موضحا بها الارقام التي تم

استخدامها على سبيل التدريب العملي مرفق ٥) .

٨- خطة عمل الادارة بعد انتهاء المهمة :

تستكمل الادارة استيفاء جدول المدخلات والمخرجات بعد الحصول على تفصيلات البيانات غير المتوفرة وبعد التركيب النهائي للجدول تتم زيارة لتقييم النتائج والمساهمة في حل اية مشاكل عملية تكون قد اعترضت القائمين بالعمل

باعتبار ان يكون جدول ١٩٨٢ تدريبياً يبدأ بعده جدول عن عام ١٩٨٣ وخاصة انه في هذه الاشياء ستكون بيانات عام ١٩٨٣ قد تم ترفيزها وفقاً للتعديلات الاخيرة في الاستمارات الاحصائية .

التوصيات :

- ١ - ضرورة التنسيق مع الجهاز الاحصائي لاعداد تعداد للمنشآت يكون بمثابة اطار شامل لنشاطه الاقتصادية في المجتمع .
- ٢ - ضرورة التنسيق مع الجهاز الاحصائي لاعداد تعداد صناعي .
- ٣ - الاتصال بالمسؤولين في مؤسسة النقد الذين يقومون باعداد ميزان المدفوعات لكن يؤخذ في الاعتبار البيانات اللازمة لاحتياجات الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات .
- ٤ - الاهتمام بالتدريب العملي والنظري المستمر لتربية كوادر تستطيع ان تقوم بالعمل . وقد تم الاتصال بالدكتور عبد القادر ذكري مستشار الامم المتحدة بالجهاز الاحصائي لتضمين موضوع الحسابات القومية وجداول المدخلات ضمن برامج التدريب .
- ٥ - توفير بعض المراجع المتعلقة بالحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات للمعلمين بالادارة .
- ٦ - الابتعاد بقدر الامكان عن استخدام النسب والمعدلات التي لا تقوم على اساس احصائية سليمة حتى يمكن زيادة الثقة في التقديرات اذا ان التقديرات بصفة عامة تميل الى التحيز الى اعلى .
- ٧ - التوسع بقدر الامكان في استخدام الاستبيانات الاحصائية بطريقة الحصر الشامل مع الاخذ في الاعتبار عدم اسقاط اي من الانشطة الاقتصادية .
- ٨ - محاولة الحصول على بيانات عن خدم المنازل ومتوسطات اجورهم من واقع تصاريح العمل او البحث الاخير لميزانية الاسرة او من مكاتب القسوى العاملة .

٩ - التقيد بالتعاريف والمفاهيم والطرق التي تم توضيحها عند معالجة البنود والتيارات المختلفة .

١٠ - مراعاة عدم تكرار احتساب اى من بنود الانفاق في كل من الانفاق الحكومي والانفاق العائلي او التكوين الرأسمالي .

١١ - الخدمات المصرفية المحتسبة او ما يسمى بالصناعة الوهمية يجب ان توضح مستقلة وتفصل من جملة الانشطة الانتاجية (الصناعات) وفقا لتوصيات الامم المتحدة

١٢ - وطرح في المناقشات مشكلة بنوك الافشور حيث تحظى باهمية كبيرة والمشكلة ان جزءا من ارباح هذه المشروعات يتحقق ويبقى في الخارج وقد كشفت التوصيات في هذا الشأن ما بين مؤيد لادخالها في الناتج المحلي ومعارض والطريقة التي تحتسب بها .

وفي رأى ان نقطة الانطلاق في اى توصية في هذا الشأن تقوم اساسا على مدى اعتبار هذه المشروعات مقيمة او غير مقيمة .

والواقع ان مفهوم المقيمين ينطبق على هذه الوحدات . فهي موجودة داخل حدود الدولة السياسية وتخضع لتنظيمها وقوانينها فالمفهوم المحلي قائم هنا حيث تشير الفقرة ٩٦-٥ من نظام الحسابات القومية للامم المتحدة " ان حسابات الانتاج في النظام تتعلق بنشاط المنتجين المقيمين وليس بعوائد عوامل الانتاج المقيمة . " .

ولذلك ففي رأى ان هذه البنوك هي بنوك مقيمة وبالتالي فان نشاطها يدخل ضمن الناتج المحلي اما ذلك الجزء من الارباح الذى يذهب الى الخارج فانه يعتبر دخول عوامل انتاج محمولة الى الخارج وسيؤثر على الدخل القومي حتى ولو كان هذا الجزء المحمول للخارج كبير نسبيا والبيانات متاحة اذ ان هذه البنوك تقدم تقاريرها الى مؤسسة نقد البحرين .

١٣ - وهناك مشكلة اخرى وهي مشكلة حقل بترول ابو سعفة وهذا البئر يقع على الحدود بين البحرين والسعودية وتقوم السعودية بكافة عمليات الاستخراج والبيع وتعطى البحرين ٥٠ / من الفاىض بعد استيعاد تكلفة الانتاج . وفي

الواقع ان تصنيف انتاج هذا البئر يدخل في رأى ضمن الانتاج المحلي فكمية الانتاج من البئر معروفة وسعر بيع البترول معروف وبالتالي يمكن تقدير حصة البحرين من الانتاج (٥٠ / من الانتاج x سعر البترول) . والسعودية تقوم باستخراج هذا البترول نيابة عن البحرين وبالتالي تخصم كافيته تكاليف الانتاج وتسلم البحرين الباقي وبالتالي فان ما تحصل عليه البحرين هو القيمة المضافة والفرق بين ما حصلت عليه البحرين وقيمة حصتها من البئر (الانتاج) هو مستلزمات الانتاج (شأنها شأن المقاولات من الباطن) وبالتالي هذه القيمة المضافة اى الجزء الذى تحصل عليه البحرين هو فائض تشغيل بالكامل . ويعتبر ضمن الناتج المحلي وضمن الصادرات .

ولا شك ان هذه المعاملة في رأى افضل بكثير من اعتبار هذا الفائض قيمة مضافة (او انتاج) بدون مستلزمات انتاج اذ ان ذلك سوف يؤثر على المعاملات الفنية في جداول المدخلات والمخرجات . كما اننا لا يمكن ان نعتبر هذه الفائض تحويلات من الخارج فعنصرى الملكية والاقليمية قاصيين .

١٤- مشكلة اخرى متعلقة بالبترول وهي تتلخص فيما يلي :

- شركة نفط البحرين الوطنية (١٠٠ / وطنية) تقوم بعمليات استخراج للخام .
- هناك شركة اخرى هي شركة نفط البحرين المحدودة . وتختص بعمليات التكرير وهذه الشركة ٦٠ / منها للبحرين ٤٠ / للشريك الاجنبي (كالتكس) وكل من الشريك المحلي والاجنبي يتحمل في التكلفة بقدر حصته فسي رأس المال ولذلك فمن حقه تكرير بترول في حدود نسبة حصته في رأس المال ولذلك فان الشريك المحلي ياخذ الخام الوطني بالكامل من شركة نفط البحرين الوطنية ويقوم بتكريره لحسابه الخاص ويغطي باقي حصته عبر طريق الاستيراد من الخارج (من السعودية) اما الشريك الاجنبي فليس له حصة في الخام الوطني وبالتالي فهو يستورد من السعودية في حدود حصته بترول خام ويقوم بتكريره ثم يقوم باخذه بتكلفة انتاجه عينا ويبيعه في الخارج لحسابه الخاص اما الشريك الوطني فيقوم بتسليم البترول المكرر لحسابه الخاص بسعر التكلفة اى وحدة التسويق التابعة لشركة البحرين الوطنية . وتقوم هذه الوحدة ببيع جزا من هذا البترول محليا بسعر اقل من التكلفة وتغطي الخسائر باعانة من الحكومة وتبيع



(مرفق رقم ١)

بيان بالسادة الذين تم الاتصال بهم

٦ - من وزارة المالية :

- | | |
|------------------------------|--------------------------------|
| ١- وكيل الوزارة | ١- الاستاذ / راشد المير |
| ٢- مستشار الشؤون الاقتصادية | ٢- الاستاذ / جاسم المتاعى |
| ٣- مدير الحسابات القومية | ٣- الاستاذ / رشيد المعراج |
| ٤- رئيس قسم الحسابات القومية | ٤- الاستاذ / عبد الرحمن المطوع |
| | ٥- الانسة / سميرة حسن |
| | ٦- الاستاذ / عبد العزيز فخر |
| | ٧- الاستاذ / حسن حايقى |
| | ٨- الانسة / هناء بو حجي |

ب - من الجهاز المركزى للاحصاء

- | | |
|--|----------------------------|
| ١- رئيس ادارة الاحصاء | ١- الاستاذ / ابراهيم مطر |
| ٢- رئيس قسم المشروعات | ٢- الاستاذ / محمد الجراف |
| ٣- مستشار الامم المتحدة الدائم للاحصاء | ٣- دكتور / عبد الخالق ذكرى |

ج - مكتب الامم المتحدة

الدكتور زهير أمين

نا الممثل المقيم في البحرين

وقد تم الاجتماع به مرتين في اليوم الاول من المهمة ثم في نهاية المهمة حيث سلمت صورة من التقرير المبدئي. ويسعدني أن اسجل شكرى العميق لهم جميعا على ما لقيته منهم من مودة وكرم كما اسجل تقديري للمجموعة العاملة في ادارة الحسابات القومية لما يتمتعون به من سعة ادراك ورغبة اكيدة في تطوير وتحسين العمل .

ملحق رقم (٢)

الهيكل الاساسي
لنظام الحسابات القومية للامم المتحدة

١٩٦٨

اولا : نشأة النظام :

يعتبر النظام الجديد للحسابات القومية الصادر ١٩٦٨ حصيلة للتطور والتجارب والدراسات التي استمرت طوال خمسة عشر عاما منذ ان صدر نظام الحسابات القومية عام ١٩٥٣.

والنظام الجديد يعكس خبرة وممارسة وآراء الاجهزة الاحصائية لدول تختلف انظمتها الاقتصادية والاجتماعية . ومتفادته في مراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي كما يأخذ النظام في حسابه خبرة وتوصيات العديد من المنظمات الدولية المعنية في المجالات الاحصائية المختلفة . كما هو حصيلة لخبرة مجموعة من الخبراء في مجال الحسابات القومية دعيتهم السكرتارية العامة لهذا المشروع وقد سبق الصورة النهائية لهذا النظام عدة تعديلات ومشروعات مقترحة كان آخرها التعديلات التي اجرتها اللجنة الاحصائية في اجتماعها الخامس عشر والتي بناء عليها اعد النظام في صورته النهائية و صدر في عام ١٩٦٨ بالوثيقة رقم 3 /IF/2/Rev. /ST/STAT/SER تحت عنوان A system of National accounts
ومنذ ان صدر هذا النظام ووضع موضع التطبيق في عدد من الدول المتقدمة والنامية برزت بعض الصعوبات والمشاكل التطبيقية وقد عقدت عدة مؤتمرات دولية و حلقات دراسية لشرح وتوضيح هذا النظام ومحاولة تلافى مسا يظهر من عيوبه . ورغم مرور حوالي خمسة عشر سنة على صدوره فان هناك عدد كبير من دول العالم ما زال في الخطوات او المراحل الاولى للتطبيق نتيجة لصعوبات كثيرة كما ان هناك البعض لم يبدأ بعد في محاولة تطبيقه وهناك بعضا من الدول والمجموعات الدولية تبنت نظاما خاصا بها وان كانت تحاول اجراء بعض المواثبات بين انظمتها وهذا النظام وقد حاول هذا النظام منذ البداية ان يوائم بصفة خاصة بينه وبين النظام المادي "نظام موازين الناتج المادي" . عن طريق تعديل بعض المفاهيم والتعاريف للوصول الى مقارنسة كاملة بين النظام المادي والنظام الجديد بطريقة تسمح بالانتقال من نظام الى آخر .

ثانيا : اهداف النظام :

ان النظام الجديد للحسابات القومية يعتبر تطورا طبيعيا للنظام القديم الصادر ١٩٥٣ فهو بذلك يحقق الاهداف والاهداف التي كان يحققها النظام القديم الى جانب تلبية المتطلبات الحديثة التي ظهرت في مراحل النمو الاقتصادي المختلفة . والنظام الجديد للحسابات القومية يمكن تحديد اهدافه في عدة نقاط اساسية منها :

١- يرسم النظام الجديد للحسابات القومية المسار الدائري لحركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد القومي لدولة ما .

فالانتاج يولد الدخل ويوفر السلع والخدمات والدخول المتولدة توزع على عوامل الانتاج في شكل عوائد لعوامل الانتاج المختلفة (تعويضات العاملين ... الخ) ثم تذهب هذه الدخول الى استهلاك السلع والخدمات او يتم ادخارها ثم تعادل هذه المدخرات بالتكوين الرأسمالي من السلع الانتاجية .

٢- يبين النظام الجديد العلاقات القائمة بين المعاملات من مختلف الانواع سواء المتعلقة بمنهجا انتاج السلع والخدمات او مصادر الدخل واستعماله او تكوين الثروة

٣- يوفر النظام الجديد طريقة لظهار البيانات على مختلف المستويات الاجمالية والتفصيلية ويربط فيما بين الحسابات التفصيلية والاجمالية والجداول .

٤- يحقق النظام توازنا حسابيا مستمرا يضمن تسهيل امكانية بناء النموذج والتحليلات الاقتصادية .

٥- يقدم النظام الجديد اطارا احصائيا متكامل للاجهزة الاحصائية يكشف مواطن الضعف والقصور في البرامج الاحصائية ويقدم ترتيبا لاولويات تنفيذها وازالة التناقض فيما بينها .

لثا : المتعا ملين : Transactors

استخدم النظام الجديد للحسابات القومية اصطلاح المتعا ملين Transactors بدلا من اصطلاح القطاعات الذى كان مستخدما من قبل وقد عرف النظام الجديد المتعا ملين على انهم " . . . يقصد بهم الوحدات المقيمة التي تقوم بعقد و اجراء الصفقات الاقتصادية . " اذ انه من الضرورى في ظل اى نظام للحسابات القومية ان يقسم المتعا ملين الى مجموعات متجانسة لانه من الصعب ان لم يكن من المستحيل معا لجة كل متعا مل على حدة . وتقسيم هؤلاء المتعا ملين الى مجموعات متجانسة يتوقف بالطبع على طبيعة السلوك الاقتصادي الذى يقوم به هؤلاء المتعا ملين وقد استخدم النظام الجديد للحسابات القومية في تصنيف المتعا ملين منهجين مختلفين احدهما خاص بحسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الراسمالي والنهج الثاني خاص بحسابات الدخل والانفاق والتمويل الراسمالي . اى ان النهج الاول من التصنيف يهتم بالوحدات الانتاجية اى الوحدات التي يتخذ فيها قرارات الانتاج ويقصد بها المنشأة اى ان المنشأة هي الوحدة الاحصائية في هذا النهج من التصنيف اما النهج الثاني الخاص بحسابات الدخل والانفاق والتمويل الراسمالي فهو يهتم بالوحدات التي تتخذ فيها القرارات التمويلية اى ان المشروع هو الوحدة الاحصائية في هذا النهج من التصنيف وقبل ان ندخل في تصنيف المتعا ملين في كلا النهجين نستعرض تعريف الوحدة الاحصائية المستخدمة في كل من حسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الراسمالي وحسابات الدخل والانفاق والتمويل الراسمالي .

١ - المنشأة : هي مجموعة الأنشطة والموارد التي تدار بمالك واحد وادارة واحدة لانتاج مجموعة منتجات من السلع والخدمات وعادة يتم ذلك في مكان واحد وقصد تمتد في بعض الاحيان الى مساحة جغرافية اكبر . وتعتبر المنشأة هي الوحدة التي يتوافر عنها بيانات منفصلة عن الانتاج والمدخلات الوسيطة والعمالة والموارد الراسمالية المستخدمة بصفة مباشرة او غير مباشرة . ولاغراض الحسابات القومية يركز الاهتمام على معيار نتائج السلع والخدمات المنتجة بدلا من تقارب المناطق الجغرافية .

ب - المشروع :

المشروع (١) هو الوحدة الاحصائية بالنسبة لحسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي . وقد يتكون المشروع من منشأة واحدة او عدة منشآت في مكان واحد او اماكن جغرافية متفرقة ولكنه تحت ادارة واحدة وهو الوحدة القانونية في حالة الشركات المساهمة او هو اصغر وحدة لها حساب ارباح وخسائر وميزانية في حالة الشركات سبه المساهمة .

- تصنيف المتعاملين في مجال حسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي:

تتضمن تلك الحسابات القومية الجديدة للامم المتحدة المتعاملين (٢) في مجال حسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي طبقا للدور او الوظيفة التي يساهمون بها في انتاج واستخدام السلع والخدمات الى :-

١ - الصناعات : - Industries (الانشطة الانتاجية) ويقصد بهما

الانشطة الاقتصادية (٣) التي تقوم بانتاج البضائع Commodities بغرض بيعها في السوق بسعر يفدي كلفة انتاجها . وبمعنى آخر تلك المنشآت التي تنتج البضائع Commodities

ويضاف الى ذلك تلك الوحدات الحكومية والانشطة الحكومية التي يعتبر انتاجها امتداد لنطاق صناعات قطاع الاعمال وتستخدم نفس مدخلات ومراحل الانتاج رغم انها - نتيجة لسياسة الحكومة - قد لا تغطي الاسعار المحددة لهذه السلع والخدمات التكلفة الكاملة للانتاج

(١) SNA P. 232

(٢) SNA فقرة 516

(٣) SNA فقرة 517 (3)

كما يضاف الى ذلك أنشطة الانتاج للاستهلاك الذاتي الذي تقوم به العائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات كما تتضمن الصناعات أنشطة الانتاج التي تقوم به الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم قطاع الاعمال .

ب - منتجات الخدمات الحكومية :

ويقصد بهم المنتجون الذين يعملون على توفير الخدمات العامة لا يهدف بيعها في السوق للمجتمع بل من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومباشرة شؤون الدولة ولا يمكن اتاحة هذه الخدمات بصورة ميسرة واقتصادية الا عن طريق هؤلاء المنتجون وتمول عادة الخدمات الحكومية بواسطة الحكومة العامة نفسها . وتعتبر هي المستهلك النهائي لمعظم السلع والخدمات التي تنتجها ويضاف الى ذلك الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات او قطاع الاعمال ولكنها تدار وتمول بصفة اساسية او كلية بواسطة السلطة العامة .

ب - منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات :

وتقوم هذه الوحدات بدور يشبه الى حد كبير (١) الدور الذي يقوم به منتج الخدمات الحكومية من حيث انه نشا ط اقتصادي لا يهدف اساسا الى تحقيق الربح بل يعمل على توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تتاح لافراد القطاع العائلي الا عن طريق هؤلاء المنتجون مثل خدمات الجمعيات الخيرية والدينية والاحزاب السياسية ، وجمعيات المداقة والتوادي الاجتماعية . الخ . وهذه الهيئات تمول وتدار اساسا بواسطة العائلات ويختلف منتج الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات عن الصناعات ومنتجات الخدمات الحكومية التي تعمل في نفس النوع من النشاط الاقتصادي من حيث مصادر تحويلها وادارتها . وتمول هذه الوحدات بصفة رئيسية عن طريق رسوم العضوية والمساهمات والمنح من الهيئات والافراد وخدمات الاعمال والحكومة .

د - القطاعات :

ويضم كافة الافراد (١) والاسر المقيمة التي يتوقع منهم القيام باستهلاك السلع والخدمات وهم ايضا الذين يعملون في كافة الانشطة الاقتصادية داخل الحدود الاقليمية للدولة .

ويقوم افراد هذا القطاع بالمساهمة في العملية الانتاجية عن طريق توفير الخدمات المنزلية فيما بين افراد القطاع وبعضها البعض مثل خدمات الخدم والمربيات ورعاية الاطفال... الخ وتتكور تكلفة انتاج هذه الخدمات المنزلية من تعويضات القطاع مليون فقط .

٢ - تصنيف المتطاعين في مجال حسابات الدخل والانفاق والتمويل الراسمالي :

وفي مجال حسابات الدخل والانفاق والتمويل الراسمالي قسم النظام الجديد المتطاعين الى خمسة تقسيمات رئيسية هي : -

١ - المشروعات غير المالية (الشركات المساهمة (٢) وشبه المساهمة) :

وهي المشروعات المساهمة وشبه المساهمة التي تعمل بصفة اساسية في الانشطة الاقتصادية خلاف تقديم الخدمات المالية والائتمانية ، سواء كانت هذه المشروعات مملوكة للافراد (قطاع خاص) او مشروعات قطاع عام او مشروعات حكومية تباع للجمهور معظم السلع والخدمات غير المالية التي تقوم بانتاجها وتشمل : -

١- المشا ربيع المنظمة .

٢ - المشا ربيع المملوكة لغير المقيمين .

٣- شركات القطاع من الكبيرة التي تمسك حسابات ارباح وخسائر وميزانية .

٤- الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم اساطع الاعمال الذي يقوم بتمويله وادارة هذه الهيئات بصفة كلية او رئيسية مثل اتطاعات الصناعة والفن والتجارية والصناعية... الخ .

٥- المشروعات الطامة المساهمة التي تنفذ بقوة القانون .

٦- المشروعات الحكومية التي تباع للجمهور معظم السلع والخدمات التي تنتجها (خدمات غير مالية) .

SNA (1)

SNA table 5/1 (2)

ب - المؤسسات والهيئات المالية : -

- وتشمل المشروعات والمطاهمية وغير المساهمة التي تزا والعمليات المالية والائتمانية في السوق وتشمل : -
- ١- البنك المركزي .
 - ٢- الهيئات النقدية الاخرى .
 - ٣- شركات التأمين وصناديق المطاشات .
 - ٤- الهيئات المالية الاخرى .

ج - الحكومة العامة : -

هي كافة المطالـح والهيئات التي تعتبر ادوات او اجهزة السلطات العامة المحلية او المركزية سواء كانت تصول عن طريق ميـزانية او غير عادية او عن طريق صنـاديق موازنة خاصة . وهي تشمل الهيئات التي لا تهدف الى الربح والتي رغم انها لا تعتبر جزءا مكملا للحكومة العامة الا انها تصول وتسدنار بصفة كلية او اساسية بواسطة السلطات العامة وتخدم الهيئات الحكومية . وكذلك تشمل تنظيمات الضمان الاجتماعي التي تخدم الفـالـبية من السكان والتي تدار او تصول بواسطة الحكومة .

كما تتضمن المشروعات الحكومية التي تنتج السلع والخدمات بصفة اساسية للحكومة العامة نفسها ولكن تبيع بعضها للجـمهور في نطاق فيق وتشمل : -

١- المطالـح الحكومية ووحدات الـدارة العامة التي تقدم خدماتها مجاناً او بمقابل رمزي لا يتماش مع تكلفة الـنتاج .

٢- الـوحدات التي لا تهدف الى الربح وتخدم الطـئات او قطاع الاعمال ولكن تدار او تصول بواسطة السلطات العامة او تلك الـوحدات التي تخدم اساساً القطـع الحكومي .

٣- هيئات التـامين الاجتماعي التي تديرها وتمولها الحكومة العامة .

٤- المشروعات الحكومية التي تنتج سلع وخدمات للحكومة العامة نفسها او تلك التي تبيع السلع والخدمات للجـمهور ولكنها لا تعمل على نطاق واسع (1) Operate on large scale

٥- وحدات الـادخار والاقتراض العامة التي تعتبر ملحقـة ماليا مع الحكومة العامة والتي ليس لديها السلطة في الحصول على اموال او تحقيق التزامات في سوق رأس المال .

د - الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات :

هي الهيئات التي لا تمول او تدار كلية او بصفة (١) اساسية بواسطة احدى وحدات الحكومة العامة ويعمل بها عاملين او اكثر طول الوقت وتقدم للعائلات خدمات اجتماعية ، ثقافية ، تعليمية ،... الخ مجانا او بمقابل رمزي لا يغطي تكاليف الانتاج . متضمنة اي نشاط تجارى (٢) لهذه الوحدات مثل ملكية وتاجير المساكن ، تسهيل خدمات الطعام والمأوى ، نشر وبيع الكتب... الخ . اي الانشطة التي لا يمكن فصلها في وحدة قانونية عن النشاط الرئيسي لهذه الوحدات .

هـ - العائلات (يشمل المشروعات غير المنظمة غير المالية) :

وتشمل العائلات المقيمة والمشروعات غير المساهمة (غير المنظمة) آى المشاركين العائلية والملكية الفردية التي تعمل اساسا في أنشطة غير مالية والتي يديرها او يملكها افراد مقيمون ولا تعتبر مشروعات شبه مساهمة . وتشمل النوادي الاجتماعية (٢) ... الخ التي يعمل بها اقل من عاملين طول الوقت .

رابعاً : البضائع والسلع والخدمات الأخرى :

Commodities and other goods and services

ان نظام الحسابات القومية الجديد للامم المتحدة قد ميز بين البضائع Commodities وبين السلع والخدمات الأخرى other goods and services وقد ورد النظام تعريفاً لكل منهما :

١- البضائع Commodities

(1) SNAB79

(2) SNA table 5/1

هي السلع (١) والخدمات المنتجة عادة بفرض البيع في السوق بسعر يهدف إلى تغطية تكاليف الإنتاج . ويتضمن كافة السلع والخدمات التي تنتجها الصناعات وكذلك الجزء من الإنتاج الاجمالي لمنتجاتي الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات .

كما تتضمن كافة الواردات من السلع والخدمات عدا المشتريات المباشرة في الخارج بمعرفة الحكومة والعائلات .

٢- السلع والخدمات الأخرى

هي السلع والخدمات التي لا تباع عادة في السوق بسعر تغطي تكلفة إنتاجها وتتمثل في إنتاج منتجي الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات . والخدمات المنزلية التي تقدم بين الأسر . . وكذلك المشتريات المباشرة من الخارج لحساب العائلات والحكومة العامة .

وبذلك ترى ان النظام قد ميز بين البضائع Commodities التي تعتبر هي منتجات الصناعة وبين السلع والخدمات الأخرى التي هي المنتجات الرئيسية للإدارات الحكومية . ولمنتجاتي الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات .

وكذلك الخدمات المنزلية المقدمة فيما بين العائلات . اذ بينما تباع البضائع في السوق بسعر يهدف إلى تحقيق الربح فإنه ليس الحال كذلك بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى .

وهذا يعني ان جميع السلع والخدمات التي تنتجها الصناعات هي بضائع أما منتجات منتجوا الخدمات الحكومية (٢) والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات فقد تشمل كميات صغيرة من البضائع بالإضافة إلى السلع والخدمات الأخرى ومن أمثلة هذه البضائع البطاقات البريدية والمطبوعات التي تنتج بفرض البيع في المتاحف والبيض والاشخاب التي تقوم ببيعها المزارع التجريبية الحكومية او مناطق الغابات والمدارس الصناعية . . الخ .

(1) SNA P 231

(1) Handbook of National Accounts

U.N. 21, 31

خامسا : الحسابات

تضمن النظام ستة حسابات رئيسية للمستعالمين^(١) اعطاها ارقاما كودية استخدمت عند بناء هيكل حسابات النظام وهذه الحسابات الستة هي : -

- ١- حساب الانتاج .
- ٢- حساب الانفاق الاستهلاكي .
- ٣- حساب الدخل والانفاق .
- ٤- حساب التكوين الرأسمالي .
- ٥- حساب التمويل الرأسمالي .
- ٦- حساب العمليات الخارجية .

وقد استخدمت هذه الحسابات الستة ودليلها الرقمي لبناء هيكل حسابات النظام وقد تضمن النظام ثلاث مجموعات رئيسية من الحسابات هي : -

اولا : المجموعة الاولى : الحسابات الموحدة للدولة (وهي ما اطلق عليها حسابات I)

ولقد تم تصميم الحسابات الموحدة للدولة لكي تقوم بتلخيص المعاملات التي تتم في الاقتصاد القومي لكي يمكن توضيح المعالم الرئيسية للظروف الاقتصادية للمجتمع والعلاقات بين الوحدات المختلفة . وبمعنى ان الحسابات الموحدة (حسابات ١) تصور الهيكل الاساسي للاقتصاد القومي في صورة مختصرة وتضم هذه المجموعة من الحسابات الحسابات التالية : -

- ١- الناتج المحلي الاجمالي والانفاق (ويضم حساب رقم ٤٤٢٤١ السابق الاشارة اليهم)
- ٢- الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته (ويضم حساب رقم ٢) .
- ٣- تمويل رأس المال (ويضم حساب رقم ٥) .
- ٤- الصفقات الخارجية (ويضم حساب رقم ٦) .

ثانيا : المجموعة الثانية : حسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي

(وهي ما اطلق عليها حسابات ٢) .

وتهتم هذه المجموعة من الحسابات بعرض واستخدامات البضائع والسلع والخدمات الأخرى ثم بحساب الانتاج لكل من المتعاملين . وتضم هذه المجموعة :

أ - البضائع Commodities (حساب رقم ٤٠٢٠١) .

ب - السلع والخدمات الأخرى other goods and services (حساب رقم ٤٠٢٠١) وتنقسم حسابات السلع والخدمات الأخرى إلى

أ - المبيعات من السلع والخدمات الأخرى والواردات المباشرة للحكومة .

Sales of other goods and services and direct imports of gov. services

ب - الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة Final consumption exp. of government services

ج - الانفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح

وتخدم العائلات Final consumption exp. of private non profit services to households

د - الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات Final consumption exp. of households

ج - الصناعات Industries حساب الانتاج - حساب رقم (١) .

د - منتجو الخدمات الحكومية Producers of gov. services حساب الانتاج حساب رقم (١) .

هـ - منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات - حساب

الانتاج - حساب رقم (١) Producers of private non profit services to households

و - الخدمات المنزلية للعائلات .

ويلاحظ ان أ، ب من هذه المجموعة من الحسابات تهتم بعرض واستخدامات البضائع والسلع والخدمات الأخرى بينما حسابات ج، د، هـ، و، هي عبارة عن حسابات انتاج للمنتجاء ملين في الاقتصاد القومي وقد تم اعداد حساب انتاج مستقل لكل من المنتجاء ملين الأريجة في الاقتصاد القومي نظرا للطبيعة المختلفة لكل من هؤلاء المنتجاء ملين ودور كل منهم في الاقتصاد القومي وهيكل التكلفة المتعلقة بانتاج كل منهم .

ثالثا : المجموعة الثالثة : حسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي (وهي ما أطلقوا

عليها حسابات ٣) .

Income and outlay and capital finance accounts

وقد اعدت هذه المجموعة من الحسابات لكل من القطاعات التنظيمية التي قسم اليها المنتجاء ملين كما اشرنا الى ذلك من قبل في مجال حسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي وهذه الحسابات هي :

أ - المشروعات غير المالية المساهمة و غير المساهمة

Non financial enterprises, corporate and quasi-corporate

- حساب رقم ٣ - حساب الدخل والانفاق .
- حساب رقم ٥ - حساب التمويل الرأسمالي .

Financial institutions

ب - المشروعات المالية

- حساب رقم ٣ - حساب الدخل والانفاق .
- حساب رقم ٥ - حساب التمويل الرأسمالي .

General government

ج - الحكومة العامة

- حساب رقم ٣ - حساب الدخل والانفاق .
- حساب رقم ٥ - حساب التمويل الرأسمالي .

د - الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات .

Private non profit institutions serving households

- حساب رقم ٣ - حساب الدخل والانفاق .
- حساب رقم ٥ - حساب التمويل الرأسمالي .

هـ - العائلات (متضمنة المشروعات الخاصة غير المنظمة غير المالية) .

Households including private unincorporated non financial enterprises

حساب رقم ٤ - حساب الدخل والانفاق .

حساب رقم ٥ - حساب التمويل الرأسمالي .

وقد تم تصوير حسابات دخل وانفاق وحسابات تمويل رأسمالي مستقلة لكل قطاع من القطاعات السابقة وذلك نظرا لاختلاف طبيعة هذه القطاعات من حيث نوع المتحصلات او الدخول والمصروفات وشكل ومصدر تمويل الاستثمارات ولذلك فقد تم تصوير حسابات مستقلة لكل قطاع حسب طبيعة المعاملات الخاصة به .

وقد تم تصميم حساب الدخل والانفاق ليوضح الصورة الرئيسية التي بواسطتها يتسلم ويوزع المتعاملين المحليين دخولهم المتاحة كما ان حسابات تمويل رأس المال قد ضمت بطريقة تسمح بمواءمة الاشكال التي يتم بها تراكم الاصول المالية والمصادر الخارجية والداخلية لتمويل التراكم ولهذه الاغراض فقد قسمت حسابات تمويل رأس المال الي قسمين في حالة الحسابات الموحدة ويتعلق الجزء العلوي بالتراكم الاجمالي ومصادر تمويله الداخلية بينما يتعلق الجزء الاسفل بمعاملات الاصول والخصوم المالية ولنتوضيح اهتلاك رأس المال الثابت كمصدر من مصادر التمويل للتراكم هذا ويلاحظ ان النظام كما حدد ارقاما كودية للحسابات كما اشرنا الي ذلك من قبل فانه قد حدد ارقاما كودية ايضا للمعاملات والتيارات ويتم ربط كل تيار بالحساب الوارد به التيار والحساب المقابل له (حيث اننا نعلم ان التيار يقيد مرتين مرة دائن ومرة اخرى مدين) بحيث يتم ذكر التيار مقرونا بالرقم الكودي لنفسه ويوضح الحد الاول من هذا الكود الحساب الذي تنتمي له هذه المفردة من مفردات المعاملات ف " ا " مثلا تعنى حساب الانتاج ، " هـ " تعنى حساب التمويل الرأسمالي ... الخ .

اما الحد الثاني من الدليل فيمثل المجموعة الفرعية ف " ا " تعنى العمليات المتعلقة بعرض السلع والخدمات ، " ب " تعنى الشهويات الجارية بدون مقابل الخ والحد الثالث يوضح تفصيل للمجموعة الفرعية من المعاملات الخ .

سادسا : الجدول المساعدة والاضافية : -

يتضمن النظام ستة وعشرون جدولا وتعتبر الجداول الستة عشرة الاولى منها متعلقة بحسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي وهذه الجداول الستة عشر تنقسم الى قسمين : الجدول من الاول حتى السابع بالاسعار الجارية اما الجدول من الثامن وحتى السادس عشر بالاسعار المشبته والجدول من السابع عشر الى الخامس والعشرون متعلقة بحسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي .
اما الجدول السادس والعشرون فهو يتعلق بالمفقات الخارجية .

وقد صممت الجداول الملحقة المتعلقة بالاسعار الجارية (٧-١) لتنظيم البيانات فيما يتعلق بنوع النشاط الاقتصادي والمنتج وهيكل التكلفة والتكوين الرأسمالي الاجمالي لمختلف المنتجين في الاقتصاد القومي (٧،٣،١) وكذلك عرض واستخدامات السلع والخدمات (٣) ثم تركيب التكلفة واهداف الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة والهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات ثم العائلات (جدول ٦،٥،٤) .

وقد استخدم في هذه الجداول التصنيفات الواردة في النظام فيما يتعلق بنوع النشاط الاقتصادي للسلع والخدمات ، انواع المخزون والامور الثابتة ، الانفاق الاستهلاكي حسب الغرض من النفقة .

اما الجداول المتعلقة بالاسعار المشبته (٨-١٦) فهي تتعلق بالقيمة المضافة طبقا لنوع النشاط الاقتصادي كما يعطى الجدولان ١٢ ، ١١ معا السلسلة الكاملة لبيانات الاسعار الثانية المطلوبة كما ان الجدول رقم ١٠ صمم لادخال البيانات المتعلقة بالعمالة لدراسة هيكل العمالة والانتاج وانتاجية العامل وعوامل التغير في حجم شعريفات العاملين كما تم تلخيص الاسعار الثابتة المتعلقة بمصادر الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي في جدول رقم ٨ كما ان السلاسل المختلفة المتعلقة بالانفاق الاستهلاكي النهائي يتم تصنيفها وفقا لغيرها واهداف الانفاق في الجدول من ١٣-١٥ بينما يتعلق جدول ١٦ بتصنيف البيانات المتعلقة بالتكوين الرأسمالي الاجمالي بالاسعار الثابتة .

اما الجداول المتعلقة بحسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي فقد ضمت لتخدم اغراض متعددة فجدول ١٧ يوضح دخول عوامل الانتاج حسب نوع النشاط الاقتصادي للمشروع الذي يتولد فيه الدخل ويلخص الجدول ١٨ والجدول ١٩ الدخل والانفاق والمعاملات الرأسمالية للقطاعات الخاصة والعامة فيما تعرض الجداول ٢٠، ٢١، ٢٣ هذه المعاملات المتعلقة بالتقسيمات الفرعية للمشروعات المساهمة وشبه المساهمة غير المالية والحكومة العامة والعائلات ويتعلق جدول ٢٢ بتصنيف بعض معاملات الدخل والانفاق والمعاملات الرأسمالية للحكومة العامة حسب الفرض . فيما الجداول ٢٤، ٢٥ قد خصمت للبيانات التفصيلية المتعلقة بمعاملات الاستحقاق المالية .

اما الجدول رقم ٢٦ فهو يتعلق بمعاملات الاقتصاد القومي الخرجية ويحتوي الجدول على تفصيلات للموارد والواردات من السلع والخدمات .

: طرق العرض المختلفة :

استعرض النظام الجديد للحسابات القومية في الفصول الاولى منه طرق العرض المختلفة ومن ابرز اشكال العرض التي تضمنها النظام ما يلي :

١- الحسابات المباشرة .

وفي هذه الطريقة تعبر الحسابات عن حالات من التوازن بين المخرجات والمدخلات في كل من جانبي الحساب . وهذا الشكل من طرق العرض واضح ومألوف وكل صفة بمقتضى هذا النظام تسجل مرتين مرة دائن ومرة أخرى مدين في حساب آخر وذلك وفقا لمبدأ القيد المزدوج المعروف في المحاسبة وذلك بالطبع يستدعي شرح التيار والبنود مرتين مرة بصفته دائنا ومرة أخرى بصفته مدينا .

٢- الحسابات المتوازنة (الموازنات)

وهذه الطريقة لا تختلف كثيرا عن اسلوب الحسابات المباشرة ولكنها تسمح باعطائهم وصف واحد لكل بند (في الحساب) سواء كان دائنا او مدينا ولكنها ما زالت تتطلب

ان يظهر كل بند في مكانين (دائن ومدين) فهي وان كانت قد اختصرت الى النصف
تعريفات البنود والتيارات الا ان عدد القيود ما زال كما هو في طريقة الحسابات
المباشرة ، وهذه الطريقة اقل الفسة من طريقة الحسابات المباشرة .

٣- المصفوفات :

وهذه الطريقة تعتبر اكثر الطرق اختصارا فمقتضاها يتم تمثيل كل حساب بصف وعمود
وقد جرى العرف على توضيح المدخلات في الاعمدة والمخرجات في الصفوف . وهذا
العرض رغم انه اقل شيوعا من الطريقتين السابقتين الا انه واضح واكثر اختصارا
وله كثير من الزايا منها : -

١- في حالة العرض عن طريق المصفوفة يعرض البند الواحد مرة واحدة بينما في
نظام الحسابات يتطلب الامر قيد الرقم مرتين (مدين ودائن) مما يختصر عدد
القيود الى النصف فالرقم الواحد ينظر اليه مرة من خلال الصف ليمثل المخرجات
واخرى من خلال العمود فيمثل المدخلات .

٢- في اسلوب العرض عن طريقة المصفوفة يمكن عمل الكثير من التصنيفات المختلفة
للمتعاملين في الصفوف والاعمدة في الوقت الذي يتعذر معه عمل هذه التصنيفات
في حالة الحسابات .

٣- هذا ويجدر ان نشير الى ان العرض عن طريق المصفوفة اقل وضوحا لغير المتخصصين
وقد استخدم النظام المصفوفات في الفصل الاول والثاني من النظام (جدول ٢/١ ،
٢/١٧) .

كما ان النظام قد استعرض الى جانب الطرق السابقة طريقتي المبادلات الربضية
والرسوم التوضيحية .

(ملحق رقم ٣)

طرق واعداد
جداول المدخلات والمخرجات
والعلاقة فينها وبين الحسابات القومية

١- نبذة تاريخية : - يعتبر العالم الفرنسي فرانسوا كيناي Quesnay اول من اشار قضية التشابك بين القطاعات الاقتصادية . حيث يعتبر الجدول الاقتصادي Tablean économique الذي نشر في عام ١٧٥٨ اللجنة الاولى لدراسة التوازن العام . ثم تلى ذلك ليون فالراس وما قام به من دراسة التوازن العام ونموذجه الشهير الذي يوضح التشابك بين القطاعات الانتاجية وان كان الكثيرون يعتبرون ان نموذج فالراس يعتبر نظريا وغير قابل للتطبيق العملي وبالتالي لم يمكن استخدامه بالصورة التي وضعها فالراس الا ان احد لا يستطيع ان ينكر ان هذا النموذج يعتبر بحق نقطة البداية للتليل الحديث للتشابك الاقتصادي .

وفي عام ١٩٣٦ استطاع ليونتيفان يستخدم هذه الدراسات النظرية ويحولها الى واقع عملي وذلك بان وضع نموذجا اقتصاديا لدراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات (المستخدم والمنتج) في الاقتصاد الامريكي في الفترة ما بين عام ١٩١٩-١٩٢٩ وقد اصح هذا النموذج يعرف باسم جداول المدخلات والمخرجات وقد تم نشره في عام ١٩٤١ وتعتبر هذه الدراسات بداية حقيقية لتليل المدخلات والمخرجات كفرع من فروع الاقتصاد التحليلي . ويستهدف هذا النموذج دراسة الاثار المترتبة على التغيرات التي تحدث في السلوك الاقتصادي وقد استبعد هذا النموذج الكثير من التعقيدات النظرية وذلك مما سهل لستخدام جداول المدخلات والمخرجات في التطبيق العملي وقد استخدم هذا النموذج بصفة اساسية للتنسيق بين اهداف الخطة الاقتصادية بحيث يمكن تحقيقها دون حدوث اختناقات وقد ادى هذا النجاح الذي لقيه نموذج ليونتيفان الى تشجيع الدراسات والبحوث في هذا المجال .

وقد تبنت الدول الاشتراكية فكرة التخطيط القومي الشامل بعد ان لمست بوضوح امكانية استخدام جداول المدخلات والمخرجات بهدف التنسيق بين اهداف الخطة الاقتصادية خاصة بعد ان تبني الفكر الاشتراكي (مستجيما وجوده من فكر ماركس) دراسة توازن الاقتصاد

القومي وطرق تركيب الموازين الاقتصادية القومية التي سميت بالموازين المادية . وقد استخدمت هذه الموازين كاساس عند البدء في التخطيط القومي الشامل الذي بدأ في الاتحاد السوفيتي لأول مرة عام ١٩٢٨ . وقد أدى النجاح الذي حظيت به جداول المدخلات والمخرجات في الدول المتقدمة وامكانية استخدامها في التخطيط القومي الشامل في البلاد الاشتراكية الى ان قامت الكثير من الدول النامية باعداد جداول للمدخلات والمخرجات لاستخدامها في التخطيط وان كانت هناك بعض الصعوبات العملية تقف حائلا امام عدد غير قليل من الدول النامية لاعداد مثل هذه الجداول نظرا لما يتطلبه اعدادها من توفر نوع معين من البيانات الاحصائية غير المتاحة لدى العديد من الاجهزة الاحصائية في هذه الدول كما تحتاج الى نوعية من الخبرات اللازمة لاعداد مثل هذه الجداول .

وقد اهتم نظام الحسابات القومية للامم المتحدة الصادر في عام ١٩٦٨ بجداول المدخلات والمخرجات كما تبين فكرة العرض المصفوفي للحسابات وافرد فصلا خاصا في النظام لمعالجة جداول المدخلات والمخرجات وبذلك اصبح من الضروري ان يتضمن اي اطار للمحاسبة القومية جدولا للمدخلات والمخرجات كجزء مكمل له كما انه من المهم الا يتم اعداد جداول المدخلات والمخرجات على نحو مستقل او بمعزل عن الحسابات القومية فهناك صلة متبادلة بين الحسابات القومية بمجاميعها المختلفة وجداول المدخلات والمخرجات اذ ان جداول المدخلات والمخرجات يحوي مجموعة كبيرة من البيانات التي تعكس الترابط بين القطاعات المختلفة - ولكن دورة الرئيس يبدأ عندما تستخدم هذه المعلومات لتتبع العلاقات داخل النظام الاقتصادي .

٢- استخدامات جداول المدخلات والمخرجات :

١- تستخدم جداول المدخلات والمخرجات كاساس للتنسيق بين الاهداف المختلفة للخطة الاقتصادية في الدولة بحيث يمكن تنفيذها دون حدوث اختناقات كما تتخذ هذه الجداول كاساس للتنسيق الاقتصادي .

٢- توضح جداول المدخلات والمخرجات اهمية كل من الصادرات والواردات بالنسبة للانتاج المحلي وخاصة اذا ما تم الفصل بين الواردات التنافسية والواردات التكميلية .

- ٣- تعكس جداول المدخلات والمخرجات مدى الترابط بين المجاميع الاقتصادية المختلفة .
- ٤- تقدم هذه الجداول أطارا إحصائيا متكاملًا للبيانات الأساسية الإحصائية الواجب توفرها وأوجه النقص والقصور في البيانات المتاحة مما يساعد الأجهزة الإحصائية عند إعداد برامجها الإحصائية .
- ٥- توضح الجداول العلاقات المتشابكة بين الاستخدامات والموارد أي بين الاستخدامات الوسيطة مضافا إليها الطلب النهائي وبين الانتاج المحلي مضافا إليه الواردات .
- ٦- تعكس هذه الجداول صورة الهيكل الانتاجي للاقتصاد القومي خلال فترة معينة كما تحدد هيكل انتاج واستخدامات السلع والخدمات في الاقتصاد القومي .
- ٧- تخلق أو توفر هذه الجداول معايير اقتصادية يتم بمقتضاها المقارنة بين المشروعات الاقتصادية المختلفة من حيث أولوية كل منها في التنفيذ إسنادا على الكفاية الجديدة لرأس المال وحجم الانتاج والعمالة ومدى اعتماده على الواردات إلى جانب بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى .
- ٨- تتيح هذه الجداول البيانات اللازمة لدراسة تأثير أي تغيير في أسعار المستلزمات الوسيطة ومعدلات الأجور والسياسات الضريبية على تسعير المنتجات الوسيطة والنهائية .

٣- الفروض الأساسية لجداول المدخلات والمخرجات :

- ١- التجانس بين المنتجات : - من الفروض الأساسية لجداول المدخلات والمخرجات أن كل صناعة تنتج سلعة أو مجموعة متجانسة من السلع أو المنتجات المميزة التي لا يتم انتاجها في صناعة أخرى وتحقيق شرط التجانس أمر ضروري لإيجاد هيكل تكلفة موحد ولتحقيق هدف التجانس فإنه يجب تصنيف الوحدات القائمة با لانتاج في مختلف الأنشطة الاقتصادية إلى وحدات أو مجموعات تنتج انتاجا مميّزا يتحقق فيه شرط التجانس وتحقيق هذا الشرط من الأمور التي تشيخ الكثير من الصعوبات العملية إذ أن الخطوة الأولى كما أشرنا لتحقيق التجانس هي

تقسيم الاقتصاد القومي الى أنشطة او مناعات او سلع متجانسة وليست هذه بالعملية السهلة حيث ان الادمان في التقسيم رغبة في الحصول على المزيد من التجانس قصد يؤول الى تصدق جداول المدخلات والمخرجات نظرا لكبير حجمه ولذا فان من الضروري تحقيق نوع من التوازن بين التفصيل المتسلسل والتجميع المخل مع الاقتراب بقدر الامكان نحو تحقيق شرط التجانس ولا شك ان ذلك يرتبط بكمية البيانات المتاحة وهناك بعض المعايير التي يمكن ان تستخدم في عملية التجميع منها تشابه الانتاج وتكامل التكلفة ومراحل العملية الانتاجية ... الخ . ولما كان شرط التجانس التام امرا صعب الحصول عليه فقد تنتج الوحدة الواحدة اكثر من منتج كـمما ان انتاج سلعة ما قد ينتج عنه انتاج سلعة اخرى وهكذا ... اي ان العملية الانتاجية في صناعة ما قد تؤدي الى انتاج منتجات اخرى تختلف في طبيعتها عن الانتاج الرئيسي لهذه الصناعة وهذه المنتجات هي :

١ - المنتجات الفرعية : وهو المنتج الذي يتم انتاجه في صناعة ما ويرتبط فنيا

بالمنتج الرئيسي لهذه الصناعة في حين ينتج او يمكن انتاجه بصفة رئيسية في صناعة اخرى (محركات الطائرات التي تنتج في صناعة السيارات) .

ب - المنتجات الثانوية :

هو المنتج الذي يتم انتاجه في صناعة ما ولا يرتبط فنيا بالمنتج الرئيسي لهذه الصناعة في حين تنتج بصفة رئيسية في صناعة اخرى .

ج - المنتجات المتمثلة :

هو المنتج الذي يتم انتاجه في صناعة ما الى جانب المنتج الرئيسي لهذه الصناعة ولا يتم انتاجه بصفة رئيسية في صناعة اخرى مثل الجلود عند انتاج اللحوم .

ويتم معالجة كل من المنتجات الفرعية والمنتجات الثانوية في جداول المدخلات والمخرجات بعدة طرق سيأتي تبينها فيما بعد أما المنتجات المتصلة فانها تدرج ضمن الانتاج المميز للصناعة .

٣- شبهات المعاملات الفنية :

إذا تحقق شرط التجانس في تصنيف اعمدة وصفوف جدول المدخلات والمخرجات فان من الضروري ان يكون هيكل التكلفة لهذه المجموعة المتجانسة من المنتجات ثابتا وإذا ثبت هيكل التكلفة فان المعاملات الفنية المستخرجة من مصفوفة الطلب الوسيط ستكون ثابتة ولكن المشكلة ان التطور العلمي والتكنولوجي يتطور بسرعة مذهلة وبالتالي فان الفرض الانتاجي يتغير الامر الذي قد يؤثر على هيكل التكلفة وبالتالي المعاملات الفنية

٤- الطلاقة بين المحاسبة القومية وجدول المدخلات والمخرجات :

تعتبر جداول المدخلات والمخرجات تطورا طبيعيا للحسابات القومية اذ بينما تقتصر بعض أنظمة الحسابات القومية على تصوير المجاميع الاقتصادية القومية في شكل حسابات الدخل القومي والمجاميع الاقتصادية الأخرى فهناك البعض الآخر الذي قد يتسع ليشمل بعض النماذج الاقتصادية مثل التيارات النقدية والمالية ونماذج المدخلات والمخرجات الذي يركز اساسا على تصنيف مكونات وعناصر هذه المجاميع بهدف توضيح علاقات التشابك بين الاقتصاد القومي والعلاقات التبادلية بين مختلف الصناعات حيث تستخدم كل صناعة منتجات الصناعة الأخرى كاستهلاك وسيط في حين قد تستخدم منتجات هذه الصناعة كاستخدامات رأسمالية في صناعة أخرى (جدول صناعة x صناعة) وقد يتسع تفصيل هذه الجداول الى حد اظهار الطلاقات المتشابكة الرئيسية او التفصيلية للسلع والخدمات فيما يبينها (جدول سلعة x سلعة) فاذا ما عرضنا الحسابات الاربعية التي اشار اليها نظام الحسابات القومية للامم المتحدة (الانتاج الاستهلاك - التراكم العالم الخارجي) في الشكل المصفوفي المبين فيما بعد فاننا سوف نجد ان كل مفردة من مفردات المجاميع الاقتصادية قد سجلت مرة واحدة عند تقاطع الصف والمعمود الذي يمثلان الحساب .

Receipts Payments	Production	Consumption	Accumulation	Rest of the World
Production		Consumption expenditure	Gross capital formation	Exports - Imports
Consumption	V. added			Compensation of employees and property income from abroad net + c.t. from abroad capital transfers
Accumulation		Saving		Capital transfers from abroad. net + net borrowing
Rest of the World				

فالانفاق الاستهلاكي سجل عند تقاطع صف الانتاج كمتحصلات وعمود الاستهلاك كمدفوعات .
والقيمة المضافة V. Added تعتبر متحصلات في حساب الاستهلاك ومدفوعات في حساب الانتاج
ولهذا فقد وردت عند تقاطع عمود الانتاج مع صف الاستهلاك وتمثل صفوف واعتمدها
هذه المصفوفة الجوانب الدائنة والمدينة للحسابات المقابلة لها وبالطبع يتساوى مجموع
كل من اجمالي الصف واجمالي العمود .

واذا ما حاولنا عرض هذه المصفوفة مرة اخرى بحيث تبرز كل من الانفاق الاستهلاكي
والتراكم والصادرات والواردات معا في صورة الطلب النهائي فاننا سوف نجد ان المنتج
output اما ان يذهب الى الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption او ان يذهب الى
الطلب النهائي final demand والمستخدم هو عبارة عن الاستهلاك الوسيط مضافا
اليه القيمة المضافة وهي ما يطلق عليه المدخلات الاولية ويتضح ذلك من النموذج
التالي

	Production	Final demand	
Production	Intermediate Consumption	Final consumption + gross Capital formation + Exports - Imports	Gross Output
Primary inputs	V. added		
	Gross input		

والمرحلة التالية في اعداد جداول المدخلات والمخرجات هي تقسيم حساب الانتاج التي تقسيمات فرعية اما حسب الصناعات فينتج جدول صناعة x صناعة او على مستوى السلعة فينتج جدول سلعة x سلعة وبطبيعة الحال فان جملة الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة وكذلك المجاميع الاخرى المتعلقة بالطلب النهائي والواردات سوف يتم تقسيمها وتوزيعها تبعا لهذه التقسيمات وعادة تظهر الواردات في عمود مستقل بالسالب نظرا لشمول خلايا مصفوفة الاستهلاك الوسيط ومصفوفة الاستهلاك النهائي على الواردات بالاضافة الى الانتاج المحلي لذلك وجب استيعاها للحصول على اجمالي المنتج المحلي ويبدو ذلك واضحا من المصفوفة التالية :

	Production Industries	Production Industries	Final demand consumption	G. Capital formation	Exports	Total Imports	minus imports	Gross output
	X11 X12 X13 X1n X21 X22 X23 X2n X31 X32 X33 X3n	Xn1 Xn2 Xn3 Xnn	C1 C2 C3	I1 I2 I3	E1 E2 E3	F1 F2 F3	-M1 -M2 -M3	P1 P2 P3
Production	Industries		Cn	In	En	Fn	-Mn	Pn
Primary Inputs	V. added	Y1 Y2 Y3 Yn						
		P1 P2 P3 Pn						

وكما اشرنا ان تقسيم صف وعمود الانتاج الى صناعات فان جملة الاستهلاك الوسيط سوف ينقسم بين هذه الصناعات وبالتالي فان العناصر الاخرى المتعلقة بالطلب النهائي والقيمة المضافة سوف تقسم تبعاً لهذه الصناعات فالبيضاء التي تدخل ضمن الاستهلاك الوسيط او الاستهلاك النهائي تصنف تبعاً للصناعة التي تعتبر هذه البيضاء منتجاً مميزاً لها وتصنيف القيمة المضافة تبعاً للصناعة التي تولدت فيها كما تصنف الواردات تبعاً للصناعة التي تعتبر هذه الواردات منتجاً مميزاً لها وتظهر الواردات مطروحة (عمود سالبا) وهذا يعني ان كل البنود الواردة في مصفوفة الاستهلاك الوسيط ومصفوفة الطلب النهائي يتضمن الواردات الى جانب الانتاج المحلي لذا فانه يجب ان تستعيد الواردات من الصناعات التي تعتبر منتجاً مميزاً لها .

$$P_1 = X_{11} + X_{12} + X_{13} + \dots + X_{1n} + (C_1 + I_1 + E_1) - M_1$$

$$P_I = \sum_j X_{ij} + (C_i + I_i + E_i) - M_i \quad \text{وبصفة عامة نجد ان}$$

حيث : -

i تمثل ترتيب الصف

j تمثل ترتيب العمود

P_i = اجمالي المنتج في الصناعة

X_{ij} = الاستهلاك الوسيط للصناعة j (عمود) من الانتاج المميز للصناعة i (صف)

C_i = الانفاق الاستهلاكي النهائي من الانتاج المميز للصناعة i

E_i = قيمة الصادرات من الانتاج المميز للصناعة i

I_i = التكوين الرأسمالي الاجمالي من الانتاج المميز للصناعة i

M_i = قيمة البيضاء المستوردة التي تعتبر من الانتاج المميز للصناعة i

F_i = قيمة الطلب النهائي من الانتاج المميز للصناعة i

$$(F_i = C_i + I_i + E_i)$$

Y_j = القيمة المضافة المتولدة في الصناعة j

تعتبر المعادلات الهيكلية السابقة عن علاقات المدخلات والمخرجات كما هي واردة بقيمتها المطلقة في مصفوفة التدفق الا انه غالبا ما يكون هناك رغبة فسي التعبير عن هذه القيم بما يسمى المعاملات الفنية فالمعامل الفني يعكس المدخلات اللازمة لانتاج وحدة واحدة من منتج صناعة ما ولاعداد مصفوفة المعاملات الفنية فانه يتم قسمة كل خلية من خلايا عمود ما (يمثل الصناعة) على اجمالي الناتج لهذه الصناعة (صف) اي ان

$$X_{ij} = a_{ij}P_1 \quad a_{ij} = \frac{X_{ij}}{P_1}$$

حيث a_{ij} المعامل الفني

وبالتالي فان مصفوفة المعاملات الفنية يمكن ان تكون على النحو التالي

$$\begin{array}{cccccc} a_{11} & a_{12} & a_{13} & \dots & a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} & \dots & a_{2n} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} & \dots & a_{3n} \end{array}$$

$$a_{n1} \quad a_{n2} \quad a_{n3} \quad \dots \quad a_{nn}$$

وبالتالي فان مجموعة المعادلات الهيكلية تصبح على النحو التالي .

$$P_1 = a_{11}P_1 + a_{12}P_2 + a_{13}P_3 + \dots + a_{1n}P_n + f_1 - M_1$$

$$P_2 = a_{21}P_1 + a_{22}P_2 + a_{23}P_3 + \dots + a_{2n}P_n + F_2 - M_2$$

⋮
⋮
⋮
⋮
⋮

$$P_n = a_{n1}P_1 + a_{n2}P_2 + a_{n3}P_3 + \dots + a_{nn}P_n + F_n - M_n$$

ويمكن التعبير عن هذه الطلاقات في شكل مصفوفات ومتجهات على النحو التالي

$$\begin{array}{c}
 \begin{array}{c} P_1 \\ P_2 \\ P_3 \\ \vdots \\ P_n \end{array} = \begin{array}{c} \begin{array}{cccc} a_{11} & a_{12} & a_{13} & \dots a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} & \dots a_{2n} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} & \dots a_{3n} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ a_{n1} & a_{n2} & a_{n3} & \dots a_{nn} \end{array} \\
 \times \begin{array}{c} \begin{array}{c} P_1 \\ P_2 \\ P_3 \\ \vdots \\ P_n \end{array} + \begin{array}{c} F_1 \\ F_2 \\ F_3 \\ \vdots \\ F_n \end{array} - \begin{array}{c} M_1 \\ M_2 \\ M_3 \\ \vdots \\ M_n \end{array}
 \end{array}
 \end{array}$$

وعندما تكون المعادلات على هذا الشكل فانها تصبح اكثر ملائمة من اجل اجراء
 اي تحليل او وضع اي نموذج فاذا عرفت المعاملات الفنية وعرف ايضا مستوى
 الطلب النهائي او تم افتراضه فمن الممكن حل هذه المجموعة من المعادلات
 لايجاد مستوى الانتاج من مختلف الصناعات .

طريقة بناء جدول المدخلات والمخرجات :

نستطيع ان نتبين مما سبق ان الصف في جدول المدخلات والمخرجات يمثل
 الطريقة التي تم بها توزيع انتاج صناعة ما بين الاستهلاك الوسيط
 والاستهلاك النهائي وبمعنى آخر تبين كل خلية من الصفوف ذلك الجزء من
 انتاج صناعة ما الذي ذهب الى صناعة اخرى ضمن مصفوفة الاستهلاك الوسيط
 او الذي ذهب الى الطلب النهائي في شكل استهلاك نهائي او تكوين رأسمالي
 او صادرات كما يبين الصف ايضا ذلك الجزء المستورد من السلع التسيبي

تشابه انتاج هذا الصف وقد وضعت هذه الخلية سالبة نظرا لسبق ورود هذه القيمة في الخلايا السابقة سواء في مصفوفة الطلب الرسيط او الطلب النهائي .

كما تبين الاعمدة احتياجات كل صناعة من منتجات الصناعات الاخرى وبالتالي فان كل خلية في العمود تعكس احتياجات صناعة ما (عمود) من منتجات صناعة اخرى (صف) كما تعكس المدخلات الاولية او القيمة المضافة المتولدة في هذه الصناعة .

ومن هنا اصبح هناك طريقتين لاعداد وتركيب جدول المدخلات والمخرجات وهما طريقة استيفاء خلايا الصفوف اى تتبع الطريقة التي تم بها توزيع انتاج كل منشأة على الاعمدة المختلفة داخل الجدول وبالطبع تلقى هذه الطريقة صعوبات كثيرة عند تطبيقها عمليا اما الطريقة الثانية وهي الطريقة الشائعة الاستعمال فهي طريقة استيفاء الاعمدة اى استيفاء هيكل التكلفة وبالطبع فان هذه الطريقة اسهل كثيرا من طريقة استيفاء الصفوف اذ من السهل تحديد مستلزمات الانتاج في كل منشأة تم رد هذه المستلزمات الى الصناعة الرئيسية التي تنتج فيها وباستيفاء خلايا الصفوف لكل منشأة وتحديد مدخلاتها الاولية تبدا عملية تجميع هذه المنشآت في شكل صناعات وبالتالي يتم استيفاء كل خلايا الجدول . ويمكن ان يتسم العمل على النحو التالي تطبيقيا :

١- يتم تقسيم الوحدات الانتاجية الى مجموعات تطبيقيا لشرط التجانس في المنتجات .

٢- يتم تحديد هيكل الجدول المطلوب اعداده وتحديد عدد الصفوف وعدد الاعمدة .

٣- يتم تطويل هيكل تكلفة كل وحدة انتاجية وتوزيع مستلزمات انتاجها على خلايا العمود الخاص بها لتمثل كل خلية احتياجات المنشأة من منتجات كل صف من صفوف الجدول كما تستوفي بيانات القيمة المضافة

(المدخلات الأولية) الخاصة بكل عمود ثم تجمع تحليلات كل منشأة ليتكون منها عمود يمثل صناعة معينة ويتكرر ذلك نحصل على مصفوفة الطلب الوسيط .

٤- وبالمثل يمكن تطبيق نفس الطريقة بالنسبة لمصفوفة الطلب النهائي فالانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة يتم الحصول عليه عن طريق تطبيق انفاق الوحدات الحكومية واستيفاء خلايا العمود الخاص بها ثم تجمع هذه الوحدات لتمثل عمود الحكومة العامة . وكذلك الحال بالنسبة للهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات .

٥- اما عمود الصادرات فيمكن من واقع نشرة التجارة الخارجية والبيانات المتعلقة بالصادرات حيث يتم توزيع هذه الصادرات على الصناعات المنتجة لها وبالتالي يتم استيفاء خلايا هذا العمود .

٦- اما عمود الواردات فانه يمكن استيفاءه بطريقتين :

أ - من واقع نشرة التجارة الخارجية والبيانات الخاصة بالواردات يتم توزيع هذه الواردات على الخلايا المقابلة للصناعات التي تنتج سلعاً مشابهة لهذه الواردات او الصناعات التي يمكن ان تنتجها .

ب - يمكن اثناء استيفاء هيكل التكلفة لكل منشأة تحديد ذلك الجزء من المستلزمات الذي يعتبر منتجاً محلياً وذلك الجزء المستورد وبالتالي تنقسم كل خلية الى محلي ومستورد ثم يتم تجميع خلايا الصفوف لتصل الى الواردات وبالطبع هذه الطريقة تحتاج الى معالجات عند التركيب النهائي للجدول لضبط هذه المجاميع مسع اجمالي الواردات حيث ان هناك جزء اكيداً من الواردات يذهب الى الاستهلاك النهائي والتكوين الرأسمالي ... الخ .

٧- عند تحليل بيانات المنشأة وتركيب عمود التكلفة الخاص بها فان من الممكن تحديد التكرين الرأسمالي حسب نوع السلعة وبالتالي يمكن توزيع هذه السلع على الصناعات المنتجة لها وبالتالي استيفاء خلايا عمود التكوين الرأسمالي .

٨- اما الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاعات فغالبا ما يكون هو المتمم الحسابي للهم الا اذا كان هناك بيانات تفصيلية عن توزيع الاستهلاك العائلي ويقدر ما تكون الدقة في تحليلات القطاعات الاخرى يكون هناك دقة في القطاع العائلي .

٦- معالجة المنتجات الفرعية والثانوية :

هناك منشآت كثيرة لا تنتج الا سلعة واحدة او مجموعة منتجاسة من السلع تمثل المنتج المميز لهذه الصناعة ولكن البعض الآخر ينتج بضائع اخرى ليست من بين منتجاته المميزة وعلى ذلك نجد في مصرفة الانتاج ان هذه الصناعة تنتج مجموعة من السلع ووجود مثل هذا الانتاج الفرعي او الثانوي يشير بعض المشا كل في الوصول الى ما يسمى بجداول المدخلات والمخرجات الصافية .

ويتم عادة معالجة كل من المنتج الفرعي والمنتج الثانوي بظهور كل منهما كمنتج مميز في الصناعة الاصلية المختصة اما بدون تحويلها ما يقابل انتاجها من مستلزمات او بتحويل المستلزمات المتعلقة بها بحيث يحصل الانتاج الفرعي او الثانوي بنصيبه من المستلزمات اما بتحويله الى حجم الانتاج في الصناعة المتخصصة او بتطبيق نسبة مستلزمات الانتاج في الصناعة الرئيسية . وقد تعالج تلك المنتجات رياضيا بان تظهر كقيمة سالبة في تقاطع كل من الصناعة المنتجة له بصفة عرضية والمنتجة به بصفة رئيسية ويمكن اجرا عمليات التحويل بالطرق الاتية :-

١ - تحويل المخرجات : وتقضى هذه الطريقة بتحويل مصفوفة الانتاج الى مصفوفة قطرية وذلك يعنى ان المنتج الفرعي قد ادمج في منتجات الصناعة التي ينتج فيها بالفعل .

ان المنتجات غير الرئيسية تظهر عادة كعناصر خارج القطر الرئيسي للمصفوفة (الموارد او المخرجات) والخطوة الاولى في تحويل المخرجات هو تحويل مصفوفة المنتج الي مصفوفة قطرية وذلك باضافة العناصر التي تقع خارج القطر الرئيسي الى العنصر الذى يقع على القطر (سواء في الصف او العمود اى تجمع جميع المفردات في الصف خارج القطر ومجموع المفردات في العمود خارج القطر ثم يضاف المجموع على المفردة الواردة في القطر . وبذلك تتحول المصفوفة الى مصفوفة قطرية يكون فيها الانتاج الفرعي مكررا لانه تظهر في العنصر القطري للمصناعات التي يتم فيها انتاجه بالفعل وكذلك يظهر في العنصر القطري للصناعة التي يعتبر فيها منتجا اساسيا .

والخطوة الثانية : تؤخذ كل العناصر المبينة خارج القطر في المصفوفة (المنتج) ثم تجمع هذه العناصر على العناصر المناظرة في مصفوفة المستخدم .

الخطوة الثالثة : نقوم بقسمة الاعمدة التي تحصل عليها في الخطوة الثانية على المخرجات المناظرة التي حصلنا عليها في الخطوة الاولى .

وفقا لهذه الطريقة يكون قد تم تحويل مخرجات المنتجات الفرعية دون المدخلات المناظرة .

ب - تمويل المدخلات والمخرجات : -

هناك فرضيين اساسيين :

أ - فرض تكنولوجيا الصناعة : ويعني هذا الفرض ان السلعة الواحدة يجب ان يكون لها هيكل مستلزمات واحد بغض النظر عن الصناعة التي تنتج فيها . ويستخدم هذا الفرض با دماج مصفوفة معاملات المستخدم مع مقلوب مصفوفة معاملات المخرجات (سلعة x سلعة) او (صناعة x صناعة) . يستخدم في حالة المصفوفات المربحة فقط .

ب - فرض تكنولوجيا الصناعة : ويعني الفرض ان لكل صناعة مسا نفس هيكل المستلزمات مهما اختلف انتاجها . في هذا الفرض يدمج مصفوفة معاملات المستخدم مع مصفوفة معاملات المنتوج . (سلعة x سلعة) او (صناعة x صناعة) .

هذين الفرضيين متسا رضين ويمكن ان يعطيا نفس النتائج اذا لم يتوفر اي نوع من المنتج الفرعي على الاطلاق وبمعنى آخر اذا لم توجد المشكلة التي تم تصميم الفرضيين لايجاد حل لها فعلى سبيل المثال : يتم انتاج السلع الرئيسية لصناعة الطائرات في صناعة السيارات (المحركات) تطبيقا للفرض الاول (أ) يتم تحويل هذه المحركات الى صناعة الطائرات بهيكل مستخدم يتناسب مع هيكل هذه الصناعة . ولكن حيث انه توجد مدخلات في صناعة الطائرات ولكن لا تستخدم في انتاج المحركات فان تحويل هذه المدخلات من صناعة السيارات سوف يتضمن مدخلات سالبة مناظرة والتي تدخل في سلعة السيارات اذا كانت صناعة السيارات اساسا لا تستفيد من هذه المدخلات ويمكن حل هذه المشكلة بطريقة افضل اذا كان من الممكن تمييز الانتاج الفرعي موضوع المناقشة (مثل محركات الطائرات) وتقدير هيكل المدخلات لهذه المحركات .

٧- أسس التقييم

الأصل في جداول المدخلات والمخرجات أن يتم إعدادها في صورة عينية حتى تعكس المعاملات الفنية الصورة الحقيقية للإنتاج إلا أن ذلك مستحيل من الناحية العملية ولهذا فإن النقود هي أحسن معيار يتم استخدامه ولذلك مزاياه العديدة غير أن استخدام الأسعار يثير مشاكل كثيرة أخرى وهي تفسير المعاملات الفنية نظراً لتغير الأسعار مع ثبات الكميات المستخدمة أي أن الجدول في هذه الحالة يعكس تقييراً غير حقيقي في ميكل التكاليف الحقيقية ولهذا يلجأ المختصون إلى تشبيات الأسعار لتجنب الفروق التي تنشأ عن تغيرات في الأسعار والتي لا ترتبط مباشرة بالإنتاج كما تتعدد هذه الأسعار طبقاً لمراحل التداول وقد استخدمت نظام الحسابات القومية العديد من أسس التقييم سواء بالأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة وهي :-

Purchasers Values

أ - القيمة بسعر المشتري

وهي تمثل تكلفة السلع والخدمات في السوق تسليم محل المشتري وهي تساوي القيمة بسعر المنتج مضافاً إليها هوامش النقل والتجارة .

Producers Values

ب - القيمة بسعر المنتج :

وهي قيمة المنتج من السلع والخدمات في السوق تسليم محل المنتج أو هي مجموع قيمة المدخلات الأولية والمدخلات الوسيطة بسعر المشتري مضافاً إليها صافي الضرائب غير المباشرة فيما يتطرق بالسلع والخدمات . والقيمة المضافة في الصناعة بسعر المنتج تساوي الإنتاج الإجمالي للصناعة بسعر المنتج مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري .

ج - القيمة الاساسية التقريبية : Basic value approximate

هي قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات في السوق تسليم محل المنتج مطروحا منه صافي الضرائب السلعية المفروضة على المنتجات .

او هي مجموع قيم المدخلات الاولى وصافي الضرائب غير المباشرة عدا صافي الضرائب السلعية وقيمة المدخلات الوسيطة بسعر المشتري والقيمة المضافة في الصناعة بالقيمة الاساسية تساوي الانتاج الاجمالي بالقيمة الاساسية التقريبية مطروحا منه المدخلات الوسيطة بسعر المشتري . ومما سبق يتضح ان القيمة الاساسية التقريبية تساوي القيمة بسعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب السلعية المفروضة على السلع والخدمات المنتجة .

د - القيمة الاساسية الحقيقية : هي قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بسعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب السلعية المفروضة على المنتجات وكذلك على المدخلات الوسيطة . او هي مجموع قيم المدخلات الاولى وصافي الضرائب غير المباشرة عدا صافي الضرائب السلعية مضافا الى ذلك القيمة الاساسية الحقيقية للمدخلات الوسيطة .

والقيمة المضافة بالقيمة الاساسية الحقيقية تساوي الانتاج الاجمالي بالقيمة الاساسية الحقيقية مطروحا منه المدخلات الوسيطة بالقيمة الاساسية الحقيقية متضمنة هوامش النقل والتجارة على هذه المدخلات الوسيطة ومما سبق يتضح ان القيمة الاساسية الحقيقية تساوي القيمة بسعر المنتج مطروحا منها صافي الضرائب السلعية المفروضة على السلع والخدمات المنتجة وكذلك المفروضة على المدخلات الوسيطة .

القيمة التقريبية بتكلفة عوامل الانتاج: Factor value approximate

هي قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بسعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات او هي مجموع قيم المدخلات الاولية والمدخلات الوسيطة بسعر المشتري .

والقيمة المضافة بالقيمة التقريبية لعوامل الانتاج تساوي الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بالقيمة التقريبية لعوامل الانتاج مطروحا منه المدخلات الوسيطة بسعر المشتري .

ومما سبق يتضح ان القيمة التقريبية لتكلفة عوامل الانتاج عبارة عن سعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات المنتجة .

القيمة الحقيقية بتكلفة عوامل الانتاج: Factor value, true

هي قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بسعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات والمدخلات الوسيطة المباشرة وغير المباشرة .

او هي مجموع قيم المدخلات الاولية اي (تعويضات العاملين واهتلاك رأس المال الثابت وفأض العمليات) والمدخلات الوسيطة . والقيمة المضافة بالقيمة الحقيقية بتكلفة عوامل الانتاج تساوي الانتاج الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج بالقيمة الحقيقية مطروحا منه المدخلات الوسيطة بتكلفة عوامل الانتاج بالقيمة الحقيقية . ومما سبق تتضح ان القيمة الحقيقية بتكلفة عوامل الانتاج عبارة عن سعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات المنتجة وكذلك المفروضة على المدخلات الوسيطة .

٨- معالجة الواردات في جداول المدخلات والمخرجات :

تتفاوت معالجة الواردات في جداول المدخلات والمخرجات تفاوتاً شديداً من بلد إلى آخر ويتوقف هذا التفاوت حسب درجة التفصيل المتاحة من البيانات ولا شك أن تقدير الاحتياجات من الاستيراد يمكن من تقدير الآثار المترتبة على الميزان التجاري من جراء مجموعة الافتراضات المتعلقة بالطلب النهائي . وفي بعض البلدان تمثل الواردات دوراً رئيسياً ضمن مجموع الموارد المتاحة من السلع والخدمات وتشمل الواردات الانفاق الذي يتم في الخارج بواسطة الأفراد المقيمين وهي ما تسمى بالمشتريات المباشرة في الخارج بواسطة كل من الحكومة والعلقات .

تقييم الواردات : من المهم جداً أن ننبه إلى ضرورة وأهمية الاتساق في تقييم معاملات جدول المدخلات والمخرجات فإذا قيمت البضائع المنتجة محلياً على أساس القيمة الأساسية أي بعد استبعاد أية ضرائب مفروضة على البضائع واية هوامش للتوزيع والنقل فإن الواردات يجب أن تقيم على أساس تسليمها عند حدود البلد المستورد أي القيمة في الميناء المحلي وذلك يعني قيمة الواردات سيف + رسوم الاستيراد المفروضة لاغراض الحماية . ويجب أن نعلم مقدماً أن قيمة البضاعة سيف يشمل : قيمة البضاعة عند مصارفتها بلد المصدر + رسوم الشحن إلى ميناء الوصول المحلي + رسوم التأمين .

ويقصد برسوم الحماية : هي تلك الرسوم التي تفرض بفرض رُفع تكلفة الواردات إلى التكلفة المحلية النظرية بهدف المساواة بين المنتجين المحليين والأجانب من حيث القدرة على المنافسة أما رسوم الاستيراد الأخرى فهي تهدف في المقام الأول إلى زيادة الإيرادات أو عدم التشجيع على الاستهلاك أو الحد من الواردات وتستهدف معالجة تقييم الواردات وفقاً لهذا المفهوم التنسيق في المعاملة في تقييم معاملات الجدول وهذا التقييم يناظر التقييم على أساس تسليم باب المصنع

وهو التقييم التي تعامل السلع المحلية على اساسه اما هو مش النقل والتوزيع المتعلقة بنقل الواردات من ميناء الوصول الى المشتريين ينبغي معاملةتها هو مش مماثلة لنقل البضائع المحلية .

وهناك عدة طرق لمعالجة الواردات في جداول المدخلات والمخرجات :

أ - حيث تصنف الواردات حسب البضاعة ضمن الانتاج المحلي ولا حاجة لنا الى وجود معلومات عن منشأ البضاعة (محليا او اجنبيا) المشتراه من قبل كل قطاع الامر الذي يجعل تركيب هذا الجدول اسهل كثيرا من غيره ولكن العيب الذي يوجه الى هذه الطريقة انه لا يمكن الوصول الى تقدير دقيق لمستوى معين من الطلب النهائي من حيث آثاره على الانتاج المحلي والواردات فنظرا لعدم وجود معلومات فان المرء قد يضطر الى الافتراض بان كل قطاع من قطاعات الطلب يحتاج الى الواردات بنسب واحدة الى العرض المحلي . ذلك ان مشتريات اي قطاع من قطاعات الطلب قد تسبب طلبا على الواردات باسلوبين اولهما عن طريق شراء البضائع المستوردة (فيما عدا الطلب على المواد) وثانيهما انه قد يحدث طلب على الواردات بوصفها مدخلات مباشرة او غير مباشرة في صناعة البضائع المحلية

ب - حيث تصنف الواردات حسب المشتري . وتظهر الواردات في صف واحد موضحة جميع قطاعات الطلب وتقدم هذه المعالجة معلومات اكثر الى حد ما من المعلومات المبينة في المعالجة السابقة واذا توفر الى جانب ذلك بعض البيانات الاضافية عن الواردات مصنفة حسب الصناعة في قطاعات الطلب النهائي فان بالامكان آنذاك تقدير الاحتياجات الاستيرادية لآية منتجات مفترضة للطلب النهائي ومن عيوب هذه الطريقة انها تجمع الواردات في صف واحد وبالتالي لا تظهر موزعة في مصنوفة المدخلات والمخرجات وذلك له اهمية كبيرة خاصة عدم التعرف على الواردات التنافسية والواردات المكملة . كما انه من غير المحتمل ان توفر الاحصاءات المتاحة الواردات التي تدخل في كل صناعة وقطاع من الصناعات وكذلك قطاعات الطلب النهائي .

ج - حيث تقسم الواردات الى نوعين كل على حدة البضائع التنافسية وهي تلك التي تتوفر صناعة محلية مقابلة لها وهي بذلك يمكن انتاجها محليا او استيرادها . والبضائع التكميلية وهي تلك التي لا تتوفر لها صناعة محلية مقابلة لها وهي بالتالي لا يمكن الحصول عليها الا بالاستيراد . وفي هذه الطريقة نرى ان الواردات المنافسة تجمع مع الانتاج المحلي الذي يوزع على المشتريين وبذلك تكون مثل المعالجة الموجودة في البديل الاول اما الواردات التكميلية فقد وزعت على مختلف المشتريين (الصناعات - الاستهلاك الشخصي الخ) . هذه التفرقة بين الواردات ذات اهمية كبيرة اذ انه اذا كان الاقتصاد في حاجة الى بضائع تكميلية فان الحل الوحيد هو استيرادها لانه لا يمكن الحصول عليها محليا مهما كان الحافز لتنشيط الانتاج المحلي وذلك يتلافى الصعوبات والعيوب التي اثيرت في البديل الاول والصعوبة هنا هي امكانية التصنيف القاطع الى بضائع تكميلية او تنافسية وذلك يتوقف على درجة التصنيف السلبي المتاح للواردات كما ان التناسب بين الانتاج المحلي والسلعة المستوردة يجب ان يؤخذ في الاعتبار فاذا كان الانتاج المحلي كما في بعض الامثلة لانتاج سلعة ما لا يتجاوز مليون جنيه في حين ان المستورد منها يزيد عن الثلاثمائة مليون جنيه ففي هذه الحالة قد يكون من الافيد تجاهل ذلك واعتبارها سلعة مكملة ولذلك فان عملية التصنيف يجب الا تكون اعتباطية ويجب ان تكون محلا لاعادة النظر على فترات متقاربة .

د - حيث تصنف جميع خلايا المصفوفة الى محلي ومستورد اي انه يتم تسجيل بندين لكل معاملة احدهما للمنتجات المحلية والاخرى للمنتجات المستوردة وذلك يؤدي الى وجود جدولان للمدخلات والمخرجات احدهما يتعلق بمدخلات من المنتجات المحلية والاخر بمدخلات المنتجات المستوردة وكذلك سيكون هناك متجهان تزاومان لكل فئة من فئات الطلب النهائي وبالطبع هذه المعالجة تحتاج للكثير من البيانات ولكن نتائجها تتيح مرونة كبيرة في معاملة الواردات والتحليل الدقيق للم...

للطلب من آثار على العرض من المنتجات المحلية والمستوردة . ولكن الواقع العملي يشير مشاكل مثيرة فالمنشآت عادة لا تعرف أو تحدد منشأ البضاعة التي اشترتها من السوق المحلية ما اذا كانت محلية أو مستوردة والحل الوحيد للحصول على هذه البيانات هو الاستقصاء بالعينة أو الحصول على بيانات تفصيلية جدا ودقيقة عن منشأ هذه المستلزمات والواقع ان اختيار اى من الطرق او المعالجات الاربع السابقة للواردات في جدول المدخلات والمخرجات يجب ان يحدد على ضوء البيانات للمتاحة والممكن الحصول عليها ومدى دقتها والمدى المطلوب من تحليلات جدول المدخلات والمخرجات . فالطريقة الاولى هي ابسط الطرق لانه لا يفرق بين المشتريات من حيث المنشأ محلي او مستورد ولا تحتاج الى تفصيلات اما الطريقة الاخيرة فهي تتطلب كما كبيرا من البيانات ولذلك تتيح فرصا اكبر لاجراء الكثير من التحليلات . اما البديل الثاني فهو يتطلب قدرا من البيانات اقل من البديل الاخير وبالتالي فهو اقل جردوى عند التحليل وبالتالي فان البديل ج يقدم حلا وسطا وعند استخدام البديل الاخير فانه يجب الفصل في المعاملات الفنية بين المصنوعة المحلية والمستوردة .

٩- معالجة الصادرات والمهم في هذا المجال هو مشكلة تقييم الصادرات الى جانب التفصيل المتاح للبضائع المصدرة حتى يمكن تحديد قيمة الصادرات بالطلب النهائي . وذلك سوف يؤخذ بصفة عامة من احصاءات التجارة الخارجية .

وتقسيم الصادرات فوب اى قيمتها على ظهر السفينة اى متضمنة هواء مش النقل والتوزيع من مكان الانتاج الى ميناء التصدير . ولذلك فانه من المفضل طرح هذه الهوامش من قيمة البضاعة حسب ما هي ظاهرة في احصاءات التجارة الدولية وينبغي ادخال قيمة هذه الهوامش كما درات لخدمات التوزيع والنقل وبذلك تصبح قيمة الصادرات مقيمة بالقيمة التي يحصل عليها المشتري المحلي . ويجب ان نلاحظ ان هناك بعض البضائع التي تدخل البلد

لا يفرض الاستخدام ولكن ليعاد تصديرها دون اجراء اية عمليات عليها .
ومثل هذه البضائع يجب ان تستبعد من قيمة الصادرات والواردات . اما
اذا كانت قيمة هذه البضاعة عند تصديرها اعلى من قيمتها عند
استيرادها نتيجة اضافة عمليات تصبئة وحزم او اية هوا مشاخرى فانه
ينبغي تسجيل هذه الهوامش فقط ضمن الصادرات . وقد يرى البعض اعتبار
البضائع المعاد تصديرها ضمن كل من الواردات والصادرات والصيب
الذى يوجه الى هذه الطريقة هو تسجيل معاملات لا علاقة مباشرة لها
بالبلد ولا تأثير لها على الاقتصاد القومي .

وبصفة عامة يتم تسجيل الصفقات الخاصة بالصادرات والواردات وفقا
لنظام الحسابات القومية للامم المتحدة في اللحظة التي تنتقل فيها
ملكية السلع موضع الاعتبار بين المقيمين وغير المقيمين او وقت
تقديم الخدمة بواسطة كل مجموعة من المتعاملين الى الاخرى .

ولما كانت احصاءات التجارة الدولية تقوم عادة بتسجيل الحركة المادية
للبضائع عبر الحدود الجمركية للدول او مناطقتها الحرة فان الامريقتني
اجراء بعض الاضافات والاستيعادات على تلك الاحصاءات ، وتتمثل الاضافات
في : -

أ - مبيعات ومشتريات لوزام استخدام السفن والظاثرات .

ب - الاسماك المباعه في الخارج من سفن الصيد الوطنية والمشتري من سفن
الصيد الاجنبية .

ج - مبيعات ومشتريات الذهب الخام والذهب غير المصقول للاستخدام الصناعي .

د - مبيعات الذهب المصقول والسبائك الذهبية للاستعمالات الاخرى وتصنيف
السبائك الذهبية لغير الاستخدام الصناعي كأصول مالية .

اما الاستيعادات فتشمل ما يلي :-

١ - تحركات البضائع من وإلى الخارج والداخل بغرض الاصلاح والتحسينات .

ب - انتقال الآلات والاجهزة والبضائع الأخرى الموجرة .

ج - قيمة النقص والخسارة او التلف الذى يصيب البضائع خلال عيورها من البلد المصدر الى البلد المستورد .

وتقييم صادرات البضائع لاي دولة عند حدودنا الجمركية (فوب) في حين تقييم واردات البضائع لاي دولة سيف وتصنف تبعاً للآتي :

١ - قيمة الواردات فوب .

ب - نفقات الخدمات الخاصة بالنقل والتأمين بواسطة غير المقيمين مقسمة الى خدمات النقل وخدمات التأمين .

ج - نفقات خدمات النقل والتأمين بواسطة المقيمين مقسمة الى خدمات النقل وخدمات التأمين .

وتعالج الواردات في النظام عند اعداد جداول المدخلات والمخرجات بحيث تظهر الواردات التنافسية في مصفوفة المدخلات والمخرجات اما مدمجة مع المدخلات المحلية او منفصلة بينما تسجل الواردات غير التنافسية في مصفوفة اخرى هي مصفوفة المدخلات الوسيطة غير التنافسية .

اما بالنسبة لعرض السلع والخدمات فتتمثل السلع والخدمات التنافسية في الانتاج المحلي والواردات التنافسية فيما تقتصر السلع والخدمات المكملة على الواردات غير التنافسية التي تخصص لمستهلكيها مباشرة .

١٠- دورية اعداد الجداول وطرق تحديثها Up dating techniques

من المفضل اعداد جداول سنوية متكاملة مع الحسابات القومية كما هو الحال في بعض الدول فمن شأن ذلك التحسين المستمر في البيانات الاحصائية الا انه يجب ان نعترف بان اعداد جدول المدخلات والمخرجات يتطلب جهدا كبيرا ووقتا وقدرنا من البيانات قد لا يمكن توفيرها سنويا مثل التعدادات الصناعية وغير ذلك كما ان مجرد بناء هذه الجداول كاطار للحسابات القومية لا يستدعي اعدادنا سنويا كما يجب ان نعلم ان اعداد الجدول يستغرق وقتا وبالتالي فان اعداد جداول مختلفة عن زمنها بوقت كبير امر ليس له اهمية وخاصة في ظل هذا التغيير التكنولوجي الكبير وبالتالي فان معالمتها الفنية تتغير ولذلك فان دورية الجداول امر متروك لكل دولة لتحديد متطلباتها في ضوء امكانياتها وفي ضوء المتاح لديها من البيانات وخاصة وان هناك بعض الطرق لاستخدام جدول مدخلات ومخرجات متاح لسنة ما وتحديث بياناته بدرجة معقولة من الدقة خلال ٥ - ١٠ سنوات .

والطريقة الاساسية لاجراء هذا التحديث وهي ما تم التوصل اليها في جامعة كمبردج واصبحت تعرف باسم RAS وبالطبع استخدام هذه الطريقة يتطلب وجود جدول مدخلات ومخرجات مقدرا بالاستناد الى بيانات كاملة عن سنة ما كما يتطلب توفر قدر من البيانات عن المصانع الرئيسية في الاقتصاد القومي عن السنة المطلوب تحديث الجدول لها اي ان موازنات الصفوف والاعمدة عن السنة الحالية متوفرة والمطلوب استخدام هذا القدر من البيانات لاعداد جدول مدخلات ومخرجات لسنة جارية .

وطريقة RAS كما اقترحها Stone تقوم على اساس :

- ٦ - ايجاد مجموعة من المضاعفات لتعديل صفوف المصفوفة .
- ب - ايجاد مجموعة من المضاعفات لتعديل اعمدة المصفوفة .

وبذلك نحصل على مجاميع للاصنف ومجاميع للاعمدة تمثل المصفوفة الجديدة .

ج - من المفترض اساسا ان كل عنصر من عناصر المصفوفة a_{ij} (مصفوفة المعاملات) يخضع لعاملين :

١- اثر الاخلال الذى يقاس بالدرجة التي بها استعويض عن البضاعة z ببضائع اخرى في الانتاج الصناعي او الدرجة التي بهـا استخدمت البضاعة z بديلا عن بضائع اخرى في الانتاج الصناعي .

٢- اثر التصنيع الذى يقاس بالدرجة التي بها استوعبت البضاعة z في انتاجها قدرا اكبرا و اصغر من نسبة المدخلات الوسيطة الى مجموع المدخلات .

ويفترض ان كل من هذيت الاثرين يعمل مضطربا .

ويشار الى مصاعفات الاخلال التي تعمل في الصفوف فيشار اليها R كما يشار الى مصاعفات التصنيع التي تعمل في الاعمدة بالمتجه S ويشار الى كل خانة في المصفوفة الاساسية A_0 حيث ستكون عرضة لهذين الاثرين وبذلك تكون المعادلة

$$A_1 = R A_0 S$$

وتعتمد اساسا طريقة $R A S$ على المعالجة الرياضية لتلاشى الفروق بين الاستهلاك الوسيط السلبي الفعلي والتقديرى على مستوى الصف وكذلك بين الاستهلاك الوسيط النشط الفعلي والتقديرى على مستوى العمود . ويقصد بالارقام التقديرية الارقام الناتجة عن تطبيق المعاملات الفنية للجدول الاصلي بينما تعنى الارقام الفعلية الارقام المستمدة اصلا من واقع البيانات الاحصائية الفعلية وتتم المعالجة طبقا للخطوات الآتية : -

١- يتم الحصول على مصفوفة الاستهلاك الوسيط المبدئية لسنة التقدير عن طريق ايجادها حاصل ضرب مصفوفة المعاملات الفنية لسنة الاساس في المصفوفة القطرية للسلع والخدمات المنتجة في سنة التقدير

٢- يتم مقارنة مجاميع صفوف المصفوفة المبدئية بمجاميع صفوف الاستهلاك الوسيط الفعلية في سنة التقدير ويتم معالجة الفروق الناتجة بين المجاميع بايجاد نسبة مجموع كل صف في المصفوفة المبدئية الى مجموع كل صف فعلي واعادة ضرب هذه النسبة في خلايا كل صف مناظر في المصفوفة المبدئية فتنتج مصفوفة جديدة .

٣- يتم مقارنة مجاميع اعمدة المصفوفة الجديدة بمجاميع اعمدة الاستهلاك الوسيط الفعلية في سنة التقدير حيث يتم معالجة الفروق من الناتجة بين المجاميع بايجاد نسبة مجموع كل عمود في المصفوفة الجديدة الى مجموع كل عمود فعلي واعادة ضرب هذه النسب في خلايا كل عمود مناظر في المصفوفة الجديدة فينتج مصفوفة جديدة اخرى تختلف مجاميع صفوفها عن مجاميع الصفوف الفعلية لسنة التقدير ولكن بدرجة اقل من الاختلافات الناتجة في البند السابق ويستمر العمل كما جاء في البندين ٢، ٣ حتي يتم الحصول على مصفوفة تتساوى فيها مجاميع صفوفها واعمدتها مع البيانات الفعلية المناظرة بالحد المدللوب للتقريب .

١١- الخطوات اللازمة لاعداد جدول مدخلات ومخرجات :

١- دراسة احتياجات جدول المدخلات والمخرجات من البيانات ضمن النظام الاحصائي والعمل على توفير البيانات غير المتوفرة قبل البدء في اعداد الجدول .

٢- يمكن اختيار سنة يكون قد اجري فيها تعدادات صناعية او مسوح تم بمقتضاها توفير قدر كبير من البيانات .

- ٣- التشاور مع مستخدمي بيانات جدول المدخلات والمخرجات لان الاستخدامات هي التي سوف ترسم تصميم الجدول وتفصيلاته والنهج الذي يستخدم في اعداده .
- ٤- تقدير تكاليف اعداد الجدول ويتضمن ذلك توفير البيانات غير المتاحة في سنة التقدير .
- ٥- التنسيق بين الوحدات او الجهاز المسئول عن العمل في تركيب الجدول
- ٦- تحديد المستوى من التفصيل الممكن في ضوء المتاح من البيانات وفي ضوء احتياجات مستخدمي البيانات .
- ٧- تحديد القيم الضابطة سواء بالنسبة لمجاميع الصفوف والاعمدة وتستمد هذه المجاميع عادة من الحسابات القومية ولذا يفضل اجراء الجدول ضمن اطار الحسابات القومية .
- ٨- تحديد النمط الذي يستخدم في اعداد الجدول او عن طريق استيفاء الصفوف والاعمدة او استيفاء الصفوف والاعمدة في وقت واحد ولا شك ان هذه الطريقة تتطلب قدرا كبيرا من البيانات ولكن عادة ما يكون تكاليف هو الطريقة الاسهل .
- ٩- التوفيق الاحصائي بين الاسطر والاعمدة وهذه مهمة صعبة يجب ان يقوم بها بعض المسؤولين عن اعداد الجدول ذوي المؤهلات العالية اذ ان من شأن اي تفسير في اي خانة ان يؤدي الى تفسير في الجدول بأكمله .
- ١٠- رسم جدول المدخلات والمخرجات لتحديد مواصفاته وتحديد المصفوفات الفرعية التي سيتم تصويرها .

١١- تصميم القوائم والحسابات والجداول التي سيتم بمقتضاها تحليل البيانات بهدف استيفاء خلايا الجدول .

١٢- تدريب مجموعات العمل نظريا وعمليا على استخدام النماذج التي تم تصميمها قبل البدء في العمل .

١٣- تقسيم مجموعات العمل .

١٤- وضع برنامج زمني يشمل فترة التدريب - التحليل - التجميع - تركيب النموذج - تصميم جداول النشر .

١٢- المصفوفات والنماذج المستهدفة تركيبها : -

اولا: مصفوفة جدول المدخلات والمخرجات : Input output table

وهو يصور علاقة التشابك بين مختلف الانشطة الاقتصادية لابرار تدفقات السلع والخدمات بين القطاعات المنتجة والقطاعات المستخدمة ويتكون اطاره العام من عدة مصفوفات هي :

٦ - مصفوفة الاستهلاك الوسيط (U) Intermediate Consumption matrix (U)
وهي تتضمن جميع صفقات السلع والخدمات المحلية والمستوردة المستخدمة
كاستهلاك وسيط في مختلف الأنشطة الاقتصادية للوحدات الانتاجية حيث
تصور تدفق وانسياب تيارات السلع والخدمات للمساهمة في عملياتها
الانتاجية . وعليه يمثل كل صف نشاطا اقتصاديا معيناً وطريقة توزيع
الطلب الوسيط لمنتجاته والواردات الوسيطة بينما يوضح العمود المناظر
للنشاط ما يستخدمه من انتاجه الذاتي ومن منتجات سائر الأنشطة
الاقتصادية الأخرى والواردات . ويراعى معالجة الخدمات المصرفية
المحتسبة بالمصفوفة بتخصيصها فنياً (تحميلها) على مختلف الأنشطة
الاقتصادية .

ب - مصفوفة القيمة المضافة : - Value added matrix (Y)

وتحوى هذه المصفوفة المدخلات الأولية التي لم يتم انتاجها داخل
النموذج والتي استخدمت في العمليات الانتاجية لكل نشاط اقتصادي
كتعويضات العاملين وفائض العمليات الانتاجية ... الخ وتساوى في
مجموعها القيمة المضافة المتولدة لكل نشاط وهي تساوى الفرق بين
قيمة الانتاج مقوماً بسعر المنتج مطروحاً منها الاستهلاك الوسيط
مقوماً بسعر الشراء .

ج - مصفوفة الطلب النهائي Final demand matrix (E)

وتشمل هذه المصفوفة (E) مختلف السلع والخدمات المنتجة محلياً
والمستوردة التي تسلمتها قطاعات الاستخدام النهائي المتعلقة
بالانفاق الاستهلاكي النهائي للعاثلات وللهيئات الخاصة التي لا تهدف
الى الربح وتخدم العاثلات وكذلك الحكومة العامة والمتمثل في
المصفوفة بالرمز (C) بجانب تكوين رأس المال الثابت الاجمالي
في القطاعات الانتاجية ويرمز للمصفوفة بالرمز (K) ثم الزيادة في

المخزون ويرمز لهذا المنتج بالرمز (S) وكذلك الصادرات ويرمز لهذا المنتج بالرمز (X) وهناك عمود الواردات الذي وضع بالسالب ليشرح من السلع والخدمات (ويرمز لهذه المصفوفة بالرمز (M)) التي تمثل عناصر الطلب النهائي بهدف تحديد حجم الانتاج السلفي للانشطة وبالتالي تحديد حجم الانتاج القومي . وبطبيعة الحال تتساوى صفوف واعمدة كل من المتجهتين (Z) و (T) عندما تكون (i) تساوى (i) (المنتج = المستخدم) .

د - مصفوفة الاستخدام المباشر للمدخلات الاولية Direct primary inputs
وتحتوى هذه المصفوفة على الاستخدام المباشر للعوامل الاولية matrix (Y₀)
في اوجه الاستخدامات النهائية المختلفة - كتعويضات العاملين في الحكومة العامة والهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات واجور خدم المنازل . وقد ادرجت هذه المعاملات بهدف اتساق وتوافق المجاميع القومية والاستهلاك النهائي

شانيا : والى جانب نموذج جدول المدخلات والمخرجات فان هناك بعض النماذج التي عادة ما تتوفر بياناتها عند اعداد جدول المدخلات والمخرجات وبالتالي فان استيفائها يصبح امر سهلا ومكملا لتحليل المدخلات والمخرجات ومن هذه النماذج :

١ - مصادر واستخدامات السلع والخدمات Sources and destination of commodity supplies
حيث يصور هذا الجدول مصادر واستخدامات تيارات السلع والخدمات بين مختلف كل من القطاعات الانتاجية والقطاعات المستلمة ويتكون هذا الجدول من مصفوفيتين هما :

ب - مصفوفة عرض السلع والخدمات : Commodity Supply Matrix (V, M)

وتتضمن المصفوفة (V) كافة السلع والخدمات المنتجة محليا بواسطة القطاعات الانتاجية في مختلف الانشطة الاقتصادية . وتوضح هذه المصفوفة كلا من المنتج المميز والمنتج غير المميز حيث يتمثل المنتج المميز في خلايا المحور الرئيسي للمصفوفة فيما يتمثل المنتج غير المميز (الانتشار السلعي) في خلايا المصفوفة خارج المحور الرئيسي وتصبح المصفوفة (V) مصفوفة شبه قطرية حيث يعطي مجموع العمود عرض السلع والخدمات ويعطي مجموع الصف الانتاج المحلي للانشطة الاقتصادية المتمثل في العناصر (q)

ونظرا لصعوبة تحديد نوعية السلع والخدمات التي تقوم بانتاجها بعض الوحدات الحكومية والوحدات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات المتمثلة في (V^{XX} و V^X) فقد عولجت في عمود مستقل خارج المصفوفة (V) وقد خصصت كلية للقطاع العائلي، ويمثل المتجه (M) واردات السلع والخدمات شاملة الرسوم الجمركية وبالتالي فإن مجموع اعمدة المصفوفة (V) والمتجه (M) يعطي اجمالي عرض السلع والخدمات المتمثل في المتجه (q) .

- مصفوفة استخدام السلع والخدمات : Commodity destination matrix

وهي الجزء الاسفل من الجدول وتتضمن تيارات مختلف انواع السلع والخدمات المستخدمة بواسطة كل من القطاعات الانتاجية والقطاعات الاستهلاكية . حيث تشمل على الاستهلاك الوسيط فسي كل من الصناعات ومنتجات الخدمات الحكومية ومنتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات . وكذلك الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة والزيادة في المخزون و اضافات رأس المال الثابت الاجمالي ثم الصادرات وتمشيا مع مفاهيم نظام الحسابات القومية الجديد للامم المتحدة SNA يراعى عدم تضمين المشتريات المباشرة في الخارج لكل من الحكومة والعائلات المقيمة في واردات السلع والخدمات (M) وكذلك

في كل من الاستهلاك الوسيط للحكومة C_3 والانفاق الاستهلاكي النهائي
للعائلات في السوق المحلية C_1
كما تستعبد مشتريات العائلات غير المقيمة في السوق المحلية من
مادرات السلع والخدمات ويتضمن في الانفاق الاستهلاكي النهائي
للعائلات في السوق المحلية C_1

ثالثا : نموذج العرض المختصر لتيارات السلع والخدمات وعلاقتها بالحسابات
القومية Simplified presentation of commodity flows and its
relations to national accounts

ويوضح هذا الجدول العلاقة بين مصادر تيارات السلع والخدمات من
الانتاج المحلي والواردات واستخداماتها في مختلف قطاعات
الاقتصاد القومي وكذلك العلاقة بين التيارات والحسابات القومية
وقد خصص صف مستقل لبيان المبيعات المسوقة وغير المسوقة
Commodity and non commodity sales

التي تتم بمعرفة منتجي الخدمات الحكومية ومنتجي الهيئات الخاصة
التي تهدف الى الربح وتخدم العائلات حيث يمكن ان تخصص كلياً
للقطاع العائلي .

Simplified presentation of commodity flows and its relations to national accounts

	Commodities	Industries	Consumption			Increase in Stock	Gross fixed Capital formation	Exports
			Households	Private Non-Profit Services	Government Services			
Commodities			C_{1i}	C_{2i}	C_{3i}	K_i	S_i	X_i
Industries	V_i	V_i						
Import Duties	$-B_i$	D_i						
Value added		$-X_i$						
Imports \$(C.I.F.)	$-M_i$							
Commodity sales			$V_i + V_i$	$-V_i$	V_i			
Non-Commodity sales			$V_n + V_n$	$-V_n$	V_n			
Totals	q_i	B_j	8_j					

Totals	q_i	8_j
--------	-------	-------

رابعاً : مصفوفة المعاملات الفنية : - Technical Coefficients

تستخرج المعاملات الفنية من جداول المدخلات والمخرجات حيث تعتبر هي الركيزة الأساسية في استخدام الأسلوب الرياضي لحل معادلات النموذج عند استخدامه في عمليات التنبؤ الاقتصادي ويستند حساب المعاملات الفنية على مصفوفة الاستهلاك الوسيط ومصفوفة القيمة المضافة والانتاج الاجمالي لمختلف الصناعات والسلع او الأنشطة الاقتصادية الواردة بالنموذج المستخدم وذلك عن طريق تحويل اعمدها وبالتالي صوفها الى صورة نسبية تعكس الاسلوب الفني والتكنولوجي في مختلف الصناعات وتبين ما تحتها منه الوحدة الواحدة من المنتج من انتاج مختلف الصناعات والقيمة المضافة وتعتبر هذه المعاملات اساس العلمى الذى يتم بمقتضاه اعداد وتحديث اية جداول مستقبلية . ولكن ذلك يمكن تطبيقه في الاجل القصير حيث هناك احتمال تغيير الفن التكنولوجي الى جانب التباين في الاسعار .

وفي كل الاحوال تساعد مصفوفة المعاملات الفنية على اجراء المقارنات للموقوف على ما يطرأ على اساليب الانتاج خلال فترات زمنية مختلفة بجانب انها توضح الصورة لمخططي البرامج الاقتصادية لتقدير متطلبات المستويات الجديدة من الانتاج من مدخلات اذا ما بقيت الظروف الاقتصادية للدولسة على ما هي عليه اى على نفس الظروف التي يصورها الجدول الاصلى للمدخلات والمخرجات .

ملحق رقم ٥

الجداول والحسابات المقترحة

الارقام الواردة بهذه الحسابات والجداول
استخدمت للتدريب العملي من واقع البيانات
المتاحة عن عام ١٩٨٢

الطلب	الوسيط
١	الزراعة وصيد الاسماك
٢	لمناجم
٣	لمطبخ
٤	الصناعات الغذائية والمشروبات
٥	الصناعات الورقية والطباعة والنشر
٦	صناعة الفزل والنسيج
٧	الصناعات الخشبية والاثاث
٨	الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول
٩	الصناعات الزجاجية مواد البناء
١٠	الصناعات المعدنية
١١	صناعة العدد والآلات
١٢	صناعات اخرى
١٣	لكهرباء والمياه
١٤	لبناء والتشييد
١٥	لمواصلات والنقل
١٦	تجارة الجملة والتجزئة
١٧	الفنادق
١٨	المطاعم
١٩	البنوك المحلية
٢٠	البنوك الخارجية
٢١	التأمين
٢٢	مقارنات والايجات
٢٣	خدمات
	مصلحة الاستهلاك الوسيط
	نعيمة المضافة الاجمالية
	تعويضات العاملين
	فاخص العمليات
	اهلاك رأس المال الثابت
	الضرائب غير المباشرة
	ناقص الاعانات
	مصلحة

إدارة الحسابات القومية
بالأسعار الجارية

مصفوفة المعاملات الفنية (تابع) ١٩٨٢

الطلب الوسيط	
١ الكهرباء والمياه	١ -
٢ البناء والتشييد	٢ -
٣ المواصلات والنقل	٣ -
٤ تجارة الجملة والتجزئة	٤ -
٥ الفنادق	٥ -
٦ المطاعم	٦ -
٧ البنوك المحلية	٧ -
٨ البنوك الخارجية	٨ -
٩ التأمين	٩ -
١٠ العقارات والإيجارات	١٠ -
١١ الخدمات	١١ -
١٢ جملة الاستهلاك الوسيط	١٢ -
	١٣ -
	١٤ -
	١٥ -
	١٦ -
	١٧ -
	١٨ -
	١٩ -
	٢٠ -
	٢١ -
	٢٢ -
	٢٣ -
	٢٤ -
	٢٥ -
	٢٦ -
	٢٧ -
	٢٨ -
	٢٩ -
	٣٠ -
	٣١ -

الحسابات الموحدة للدولة لعام ١٩٨٢

حساب الناتج المحلي الاجمالي والانفاق عليه
عن عام ١٩٨٢

بالاسعار الجارية

البيان	القيمة	البيان	القيمة
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٢٨٨٠٤	تعويضات العاملين	٤٧١٠٤
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٦٩٧٠٣	فاض العمليات	١٠٤٩٠٤
الزيادة في المخزون	١٩٩٠٧	اهلاك رأس المال الثابت	١٦٢٠٢
تكوين رأس المال الثابت الاجمالي	٥٣٥٠٥	الضرائب غير المباشرة	٥٧٠١
الصادرات من السلع والخدمات	١٥٤١٠١	ناقصا : الاعانات	
ناقصا : الواردات من السلع والخدمات	١٥٢١٠٩		
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	١٧٤٠٠١	الناتج المحلي الاجمالي	١٧٤٠٠١

حساب الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته
عن عام ١٩٨٢

بالالف دينار

بالاسعار الجارية

البيان	القيمة	البيان	القيمة
تعويضات العاملين	٤٧١٠٤	الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٦٩٧٠٣
فاش العمليات	١٠٤٩٠٤	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٢٨٨٠٤
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	-٣٠٢٠٢	الادخار	٣٥٧٠٨
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي			
الضرائب غير المباشرة ناقصا : الاعانات	٥٧٠١		
صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي	٦٧٠٨		
الدخل القومي الممكن التصرف فيه	١٣٤٣٠٥	تخصيصات الدخل الممكن التصرف فيه	١٣٤٣٠٥

حسابات تمويل رأس المال
عن عام ١٩٨٢

بالالف دينار

بالاسطر الجارية

البيان	القيمة	البيان	القيمة
الادخار	٣٥٧٠٨	الزيادة في المخزون	١٩٩٠٧
اهلاك رأس المال الثابت	١٦٢٠٢	تكوين رأس المال الثابت الاجمالي	٥٣٥٠٥
صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	٤٠٦	ط في مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي	-
		ط في : الاقراض الى العالم الخارجي	٢١٠٠٦
تمويل التراكم الاجمالي	٥٢٤٠٦	التراكم الاجمالي	٥٢٤٠٦
ط في الاقراض الى العالم الخارجي	-٢١٠٠٦	ط في الاضافات (الاستحواز) من الاصول المالية	-
ط في الاضافات الى الخصوبة المالية	٢١٠٠٦		
ط في الاضافات الى الخصوم المالية + ط في الاقراض الى العالم الخارجي	صفر	ط في الاضافات (الاستحواز) من الاصول المالية	صفر

حساب العمليات الخارجية

عن عام ١٩٨٢

بالالف دينار

بالاسعار الجارية

البيان	القيمة	البيان	القيمة
العمليات الجارية			
الواردات من السلع والخدمات تعويضات العالمين المدفوعة الى العالم الخارجي	١٥٢١٠٩	الصادرات من السلع والخدمات تعويضات العالمين من العالم الخارجي	١٥٤١٠١
دخل الملكية وعائد التنظيم المدفوع الى العالم الخارجي	٣٠٢٠٢	دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	
تحويلات جارية اخرى مدفوعة الى العالم الخارجي ^(١)	٦٧٠٨	ط في تحويلات جارية اخرى من العالم الخارجي	٦٧٠٨
فاثر الدولة في الحساب الجارى	-٢١٥٠٢		
المدفوعات الجارية	١٦٠٨٠٩	المتحصلات الجارية	١٦٠٨٠٩
العمليات الرأسمالية			
ط في مشتريات الاصول لمصفوفة من العالم الخارجي	-	فاثر الدولة من الحساب الجارى	-٢١٥٠٢
ط في الاضافات (الاستحواز) من الاصول المالية الاجنبية		ط في التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	٤٠٦
		ط في الاضافات الى الخصوم المالية الاجنبية	٢١٠٠٦
المدفوعات	-	المتحصلات	-

(١) يشمل ط في التحويلات من العالم الخارجي .

(٢) يشمل ط في تعويضات العالمين ودخل الملكية من العالم الخارجي .

حساب الناتج المحلي الاجمالي والانفاق عليه
عن عام ١٩٨١

بالاسعار الجارية

بالالف دينار

البيان	القيمة	البيان	القيمة
الانفاق الاستهلاكي الحكومي	٢٢٤٠٣	تعويضات العاملين	٤٢٤٠١
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٥٦٨٠٠	فاصل العمليات	٩٥٦٠٦
الزيادة في المخزون	٢٢٩٠٦	اهلاك رأس المال الثابت	١٤٤٠٥
تكوين رأس المال الثابت الاجمالي	٤٦٧٠٥	الضرائب غير المباشرة	٨٢٠٦
الطدرات من السلع والخدمات	١٧٤٩٠٣	ناقصا : الاعانات	
ناقصا : الواردات من السلع والخدمات	١٦٣٠٠٩		
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	١٦٠٧٠٨	الناتج المحلي الاجمالي	١٦٠٧٠٨

حساب الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصا فيه
عن عام ١٩٨١

بالالف دينار

بالاسعار الجارية

البيان	القيمة	البيان	القيمة
تعويضات العاملين	٤٢٤٠١	الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٢٢٤٠٣
فاش العمليات	٩٥٦٠٦	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٥٦٨٠٠
ما في تعويضات العاملين من العالم الخارجي	-٢٨٣٠٥	الادخار	٤٦٢٠٤
ما في دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي			
الضرائب غير المباشرة	٨٢٠٦		
ناقصا : الاعانات			
ما في التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي	٧٤٠٩		
الدخل القومي الممكن التصرف فيه	١٢٥٤٠٧	تخصيمات الدخل الممكن التصرف فيه	١٢٥٤٠٧

حساب تمويل رأس المال
عن عام ١٩٨١

بالاسعار الجارية

بالالف دينار

البيان	القيمة	البيان	القيمة
الادخار	٤٦٢٠٤	الزيادة في المخزون	٢٢٩٠٦
اهلاك رأس المال الثابت	١٤٤٠٥	تكوين رأس المال الثابت الاجمالي	٤٦٧٠٥
صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	٥٠٦	صافي مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي	-
		صافي الاقراض الى العالم الخارجي	-٨٤٠٦
تمويل التراكم الاجمالي	٦١٢٠٥	التراكم الاجمالي	٦١٢٠٥
صافي الاقراض بالعالم الخارجي	-٨٤٠٦	صافي الاضافات (الاستحواز) من الاصول المالية	-
صافي الاضافات الى الخصوم المالية	٨٤٠٦		
صافي الاضافات الى الخصوم المالية + صافي الاقراض الى العالم الخارجي	صفر	صافي الاضافات (الاستحواز) من الاصول المالية	صفر

حساب العمليات الخارجية
عن عام ١٩٨١

بالالف دينار

بالاسعار الجارية

البيان	القيمة	البيان	القيمة
العمليات الجارية			
الواردات من السلع والخدمات	١٦٣٠٠٩	المادرات من السلع والخدمات	١٧٤٩٠٣
تعويضات العاملين المدفوعة الى العالم الخارجي	٢٨٣٠٥	تعويضات العاملين من العالم الخارجي	
دخل الملكية وعائد التنظيم المدفوع الى العالم الخارجي		دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	
تحويلات جارية اخرى مدفوعة الى العالم الخارجي		صافي تحويلات جارية اخرى من العالم الخارجي	٧٤٠٩
فاض الدولة في الحساب الجارى	-٩٠٠٢		
المدفوعات الجارية	١٨٢٤٠٢	المتحصلات الجارية	١٨٢٤٠٢
العمليات الرأسمالية			
صافي مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي	-	فاض الدولة في الحساب الجارى	-٩٠٠٢
صافي الاضافات (الاستحواز) من الاصول المالية الاجنبية	-	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	٥٠٦
		صافي الاضافات الى الخصوم المالية الاجنبية	٨٤٠٦
المدفوعات	صفر	المتحصلات	صفر

١ - حساب انتاج الانشطة الانتاجية "Industries" (الانشطة الانتاجية)
عن عام ١٩٨٢

بالاسعار الجارية

بالالف دينار

البيان	القيمة	البيان	القيمة
المنتجات المميزة للنشاط الاقتصادي (الصناعات) منتجات اخرى للصناعات	٣٣٤٥٠٢	الاستهلاك الوسيط	١٧٢٢٠٩
		تعويضات العاملين	٣٩٢٠٠
		فاض العمليات	١٠٤٩٠٤
		اهلاك رأس المال الثابت	١٢٤٠٢
		الضرائب غير المباشرة ناقصا : الاعانات	٥٦٠٧
اجمالي المخرجات	٣٣٤٥٠٢	اجمالي المدخلات	٣٣٤٥٠٢

يفصل منه الانشطة الحكومية (الوزارات والهيئات الالربحية التي لا تحقق ارباح)
وتضاف الحكومة الى حساب انتاج الحكومة . وتفرد للهيئات الالربحية حساب
خاصة .

ب - حساب انتاج - منتجو الخدمات الحكومية
عن عام ١٩٨٢

بالالف دينار

بالاسعار الجارية

البيان	القيمة	البيان	القيمة
الخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي	١٦٦٠٤	الاستهلاك الوسيط	٤٨٠٦
مبيعات غير مسوقة (١)		تعويضات العاملين	٧٩٠٤
سلع وخدمات منتجة (١)		اهلاك رأس المال الثابت	٣٨٠٠
		صافي الضرائب غير المباشرة	٠٤
اجمالي المخرجات	١٦٦٠٤	اجمالي المدخلات	١٦٦٠٤

ج - حساب انتاج - منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح
وتخدم العائلات عن عام ١٩٨٢

بالالف دينار

بالاسعار الجارية

البيان	القيمة	البيان	القيمة
الخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي		الاستهلاك الوسيط	
مبيعات غير مسوقة (١)		تعويضات العاملين	
سلع وخدمات منتجة (١)		اهلاك رأس المال الثابت	
		الضرائب غير المباشرة	
اجمالي المخرجات		اجمالي المدخلات	

(١) تحدد مكونات كل منها من واقع حسابات الحكومة والهيئات التي لا تهدف الى الربح.

د - حساب انتاج - الخدمات المنزلية
عن عام ١٩٨٢

بالاسعار الجارية

بالالف دينار

البيان	القيمة	البيان	القيمة
الخدمات المنزلية		تعويضات العاملين	
اجمالي المخرجات		اجمالي المدخلات	

النتائج المحلي الاجمالي على مستوى النشاط الاقتصادي

الاعانات مباشرة ضرائب غير عقارات الانتاج المستلزمات القيمة المضافة تعميريات العماليات فائض العمليات عقارات مباشرة غير	<p>أ - الأنشطة الانتاجية الزراعة وصيد الاسماك المناجم المطبخ الصناعات التحويلية الكهرباء والغاز والمياه التشييد والبناء المواصلات والنقل التجارة والفنادق والمطاعم البنوك والمؤسسات المالية والتمويل</p> <p>العقارات الخدمات نقص الخدمات المصرفية المحتسبة</p> <p>جملة الأنشطة الانتاجية</p> <p>ب - منتج الخدمات الحكومية</p> <p>ج - منتج الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح</p> <p>ب - العقارات (الخدمات المنزلية)</p> <p>جملة</p>
---	--

UNESCWA LIBRARY



20014627

